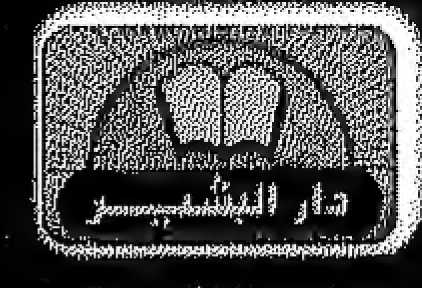
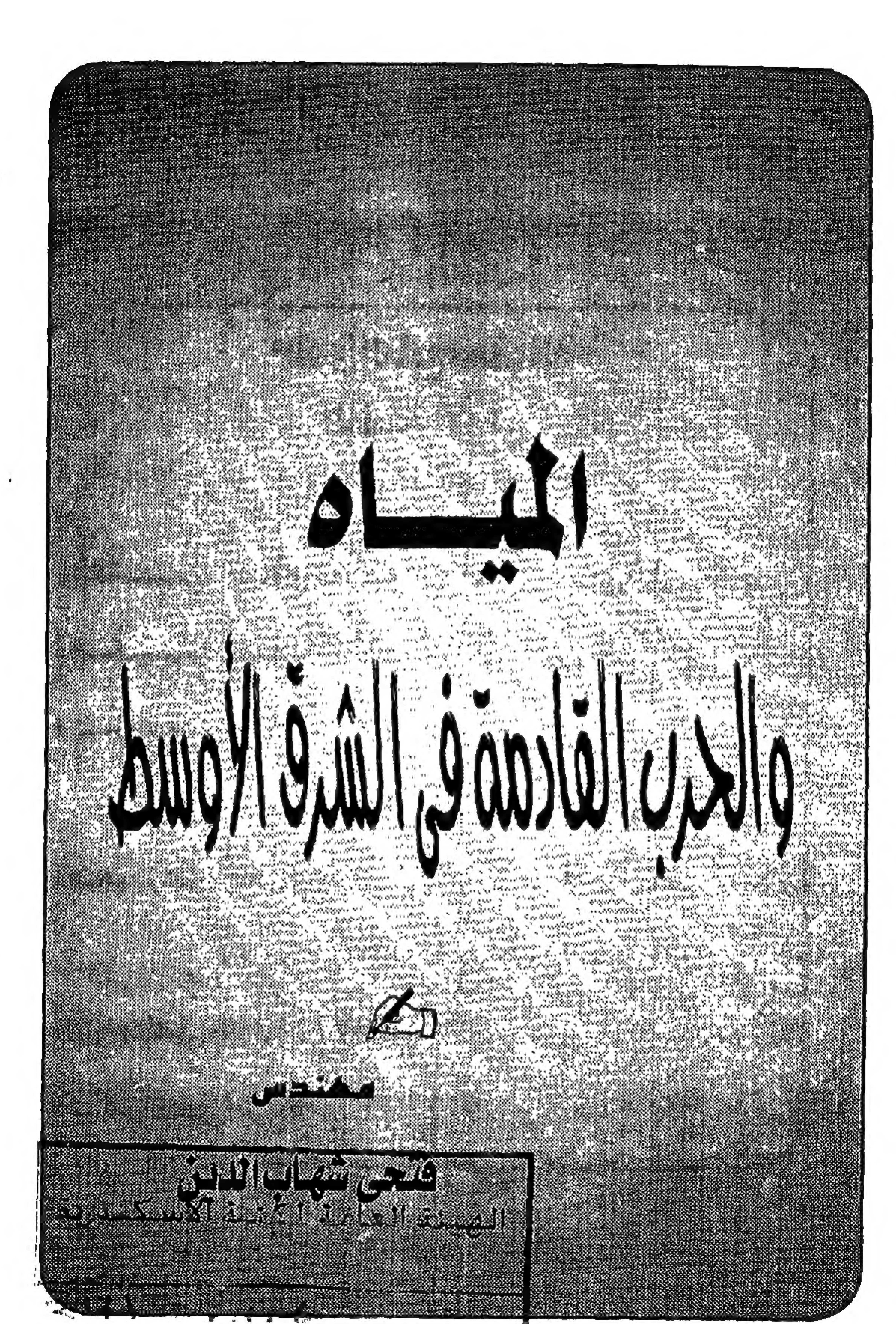
المياه و الحرب القادمة في الشرق الاوسط

فتحى شهاب الدين




المياه
والحرب القادمة فى الشرق الأوسط
مهندس
فتحى شهاب الدين

الطبعة الأولى

1418 هـ ـ 1998 م

• الكتـــــاب: المياه والحرب القادمة فى الشرق الأوسط

• الكــاتــب: مهندس : فتحى شهاب الدين.

• النشر والتوزيع: دار البشير للثقافة والعلوم ـ طنطا أمام كلية التربية النوعية .

تليفاكس : 308909 ـ 302404 ☎ 210907 ـ 228277

• التجهيز الفنى: الندى للتجهيزات الفنية ـ المحلة الكبرى منشية البكرى

تليفاكس : 228277 ص . ب : 265 .

• الإيداع القانونى: 15269 / 97.

• الترقيم الدولى: 1 / 063 / 278 / 977 .



إهداء

إلى كل مسلم عربى مصرى
مخلص غيور على مستقبل أمته
وحتى لا يجرفنا جميعاً الطوفان
نهدى هذه الكلمات .

❖❖❖❖

• إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف كيان فلسطين.

بن جوريون 14 / 5 / 1955

• إن إسرائيل العظمى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى وهى ترى مياه نهر الليطانى تذهب هباء إلى البحر إن القوات أصبحت جاهزة فى إسرائيل لاستيعاب نهر الليطانى.

مناحم بيجن يونيو 1982

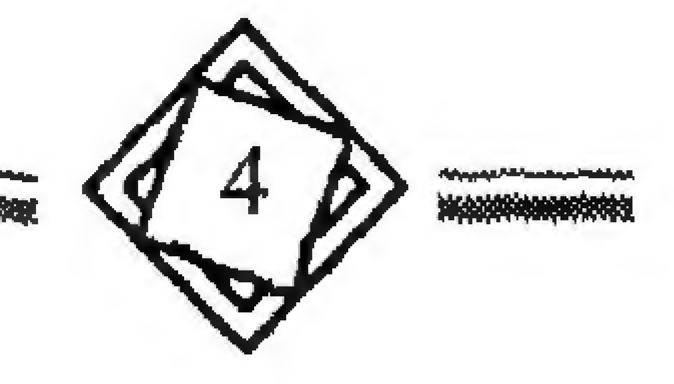
• إن على سوريا والعراق أن يفهما حقيقة أن مياه دجلة والفرات ليست مياهاً دولية .. ولدينا حقوق كاملة عليها وأن مسائل المياه والإشكالات الناجمة عنها ستكون خلال السنوات المقبلة من أهم مشاكل العصر الحديث.

الرئيس التركى ديسمبر 1991

• إن إسرائيل والعرب سيواجهان نقصاً حاداً فى المياه قبل نهاية هذا القرن وسيضطران إما للتعاون (وهو دائماً تنفيذ رغبات إسرائيل) أو نشوب حرب سببها الاختلاف حول تقسيم المياه.

لوس أنجلوس تايمز 23 / 2 / 1992

* * *

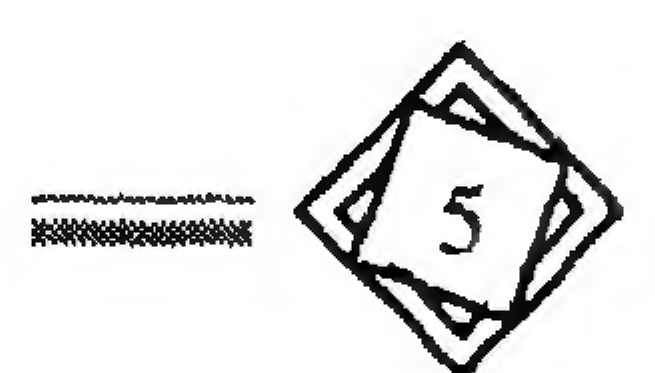




مقدمة

تشير كافة المؤشرات والمعطيات إلى تفاقم أزمة المياه فى المنطقة وتؤكد كافة التقارير أن إسرائيل هى المحرك الرئيسى لهذه الأزمة وهى اللاعب الأساسى فيها وأن الأساليب التى يستخدمها اليهود فى سرقة المياه من الدول المجاورة أو السعى للسيطرة عليها بالقوة سوف تطفو على السطح خلال الفترة القادمة بسبب العجز الهائل الذى تواجهه فى المياه نظراً لسياسة الإستيطان التى تتبعها . لقد طرحت أزمة المياه فى المنطقة العربية نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة وتصاعد الحديث عن هذه الأزمة مع تقدم الحركة السياسية فى اتجاه تسوية الصراع العربى الإسرائيلى كما طرحت قضية المياه نفسها كبند رئيسى على جدول أعمال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف .

وإذا كان الصراع على المياه هو طبيعة الحرب القادمة كما يرى غالبية المحللين السياسيين ، فإننا نقول إن الصراع على المياه كان عاملاً أساسياً فى كل الحروب السابقة .



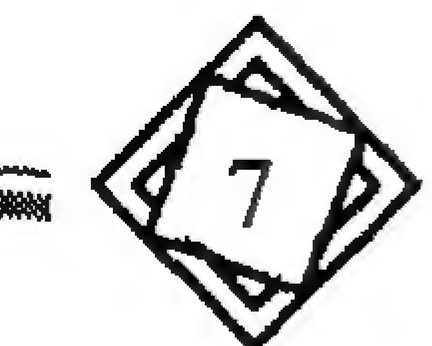
فالعدوان الثلاثى على مصر عام 1956 جاء بعد فشل المبعوث الأمريكى جونسون فى تحقيق مهمته حول تقسيم المياه فى المنطقة

وحرب 1967 جاءت بعد احتدام الصراع حول قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وبعد البدء فى تنفيذ المشروع العربى لاستثمار مياه روافد نهر الأردن كما أقره مؤتمر القمة المنعقد فى القاهرة عام 1964. وغزو لبنان عام 1982 جاء للسيطرة على نهر الليطانى، ومن ثم فإن جميع الإحتلالات الإسرائيلية للأراضى العربية يمكن تفسيرها تفسيراً مائياً ، ففى كل غزوة أو معركة أو حرب قامت بها إسرائيل ثمة جانب مائى فيها . ولن تكتفى إسرائيل بما اغتصبته من مياه عربية ، بل ستحاول أن تحصل على مصادر مائية جديدة وليس أمامها سوى اللجوء إلى السلاح ، وبخاصة أن تجربتين سابقتين تشجعانها على ذلك فحرب 1967 وفرت لها 500 مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن وغزوة 1982 وفرت لها حوالى 800 مليون م^3 من نهر الليطانى .

لقد بدأت مقدمات حرب المياه منذ العشرينات من هذا القرن وبدأت نتائجها فى الظهور على جبهات ومحاور متعددة ، فعلى الفرات محور عربى-تركى – وعلى النيل محور عربى-أثيوبى –، وفى

لبنان جبهة إزاء تهويد الليطانى ، وفى الأردن محور وفى الجولان محور . وعلى الجانب الآخر يستعد اليهود للإمساك بجميع الخيوط لحسم المعركة النهائية وتحقيق الحلم التوراتى المرفوع على الكنيست الإسرائيلى « من النيل إلى الفرات ملكك يا إسرائيل » .

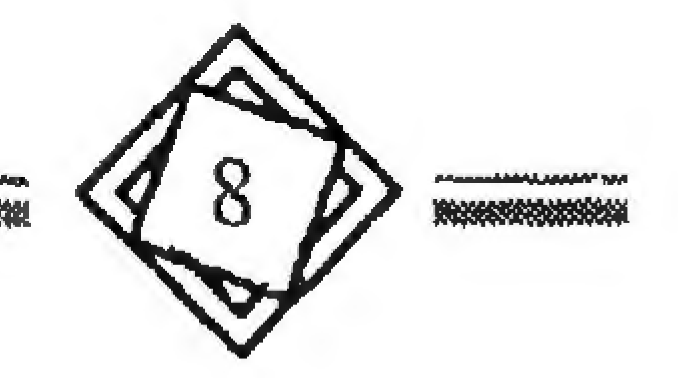
المؤلف



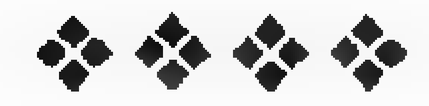
نظرة عامة على الموارد المائية العربية

تبلغ مساحة الوطن العربى نحو 14 مليون كم^2 وهى أكبر من مساحة الولايات المتحدة كذلك فهى أكبر من مساحة قارة أوربا ، يبلغ سكان العالم العربى وفق تعداد 1985 نحو 189 مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يصل عام 2000 إلى 323 مليون نسمة . أما عن الموارد المائية فى العالم العربى فتبلغ الموارد السطحية 296 مليارم^3، بينما تبلغ الموارد الجوفية 42 مليار م^3 أى أن مجموع الموارد المائية المتجددة 388 مليار م^3 . وبمقارنة الموارد بعدد السكان فإن النقص المائى سيبلغ 127 مليار م^3 فى عام 2000 ، بينما لا تتجاوز قيمة الموارد المائية المستثمرة حوالى 20 مليار م^3 أى نصف الخزانات الجوفية .

ورغم أن الوطن العربى غنى بالموارد المائية ، إلا أنه يقع فى منطقة شبه جفاف من العالم والموارد المائية المتجددة تقل عن 1٪ من المياه المتجددة فى العالم ، ونصيب الفرد العربى فيها لا يزيد على 1477 م^3 سنوياً ، بينما المعدل العالمى 12900 م^3 ، ومعدل هطول



الأمطار فيه من 5إلى 450م سنوياً ، بينما تبلغ فى أوربا ما بين 200ـ 300م . وتأخذ هذه الأرقام أهمية إذا علمنا أن حوالى 80٪ من الأراضى الزراعية العربية تروى بالأمطار ، وفضلاً عن ذلك فإن نسبة الصحراء فى الأراضى العربية تشكل 75٪ من إجمالى الأراضى العربية وتشير التقديرات إلى أن نسبة50٪من الأراضى الزراعية ـ التى تشكل16٪من مجموع أراضى الأقطارالعربية ـ أصبحت مهددة بالزحف الصحراوى ، وفى حين تقدر مساحة الأراضى الزراعية فى الوطن العربى بحوالى 603 ملايين هكتار نجد أن المساحة المستعملة بالفعل لا تتعدى 38 مليون هكتار سنوياً ، مما يعنى أن حوالى 91.8٪ من الأراضى الزراعية العربية لا تستغل دائماً فهى أراضى بور ، أى بدون زراعة .



الموقف المائى بالدول العربية حتى عام 2025

المنطقة والدولة	عدد السكان ونصيب الفرد من المياه				إجمالى الموارد المتاحة مليون م3
	الوقت الحالى		الموقف عام 2025		
	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد م3	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد م3	
أ ـ المشرق العربى					
أ ـ 1 ـ العراق	17.00	5192	47.50	1858	88264
أ ـ 2 ـ سوريا	12.00	2226	33.00	860	28344
أ ـ 3 ـ لبنان	2.50	2271	9.80	810	7949
أ ـ 4 ـ عمان	1.20	2002	3.80	640	2402
أ ـ 5 ـ اليمن	2.80	1379	7.50	515	2861
أ ـ 6 ـ فلسطين	4.00	1125	11.50	400	4540
أ ـ 7 ـ الأردن	3.00	563	8.50	200	1689
أ ـ 8 ـ دول الخليج بما فيها السعودية	15.00	540	42.00	195	8100
جملة الشرق	58.50	2481	163.60	887	145149
ب ـ المغرب العربى					
ب ـ 1 ـ المغرب	27.00	1258	55.00	665	36666
ب ـ 2 ـ تونس	7.80	799	15.50	392	6076
ب ـ 3 ـ الجزائر	24.00	770	48.00	385	18480
ب ـ 4 ـ ليبيا	3.90	739	11.00	262	2882
جملة المغرب	62.70	1022	129.50	495	64104
جـ ـ مصر	55.00	1000	104.00	535	55500
د ـ السودان	25.00	2798	60.00	1165	69950
جملة مصر والسودان	80.00	1568	164.00	765	125450
جملة المغرب شاملاً مصر والسودان	142.70	1328	293.50	646	189554
جملة العالم العربى	201.20	1663	457.10	820	334702
إسرائيل	5.00	1140	14	408	5700

الباحث العربى ـ مركز الدراسات العربية ـ لندن عدد (28) ص 54 ، يناير 92 .

مشاريع استغلال المياه فى إسرائيل

هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال موارد المياه فى فلسطين المحتلة قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل يحسن التنويه إليها ، فقبل إنشاء الدولة كان هناك :

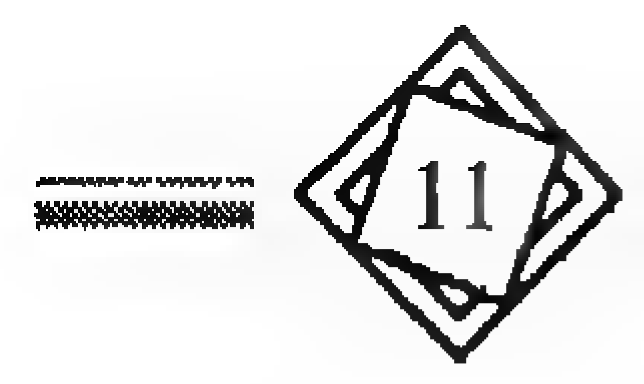
1 ـ مشروع روتنبرج عام 1926م ومشروع « أيو نيدس » عام 1937 لاستغلال مياه اليرموك بالأردن .

2 ـ مشروع لودر ميلك 1944 لاستثمار مياه نهر الأردن .

3 ـ مشروع جيمس هيس 1947 وهو تكملة لمشروع لودر ـ ميلك .

أما بعد إنشاء إسرائيل فقد ظهرت عدة مشاريع جرى تنفيذها على نطاق واسع مثل :

1 ـ مشروع كوتون 1954 وقد وضعه الخبير الأمريكى جون كوتون لاستغلال مياه نهر الأردن بناء على طلب الحكومة



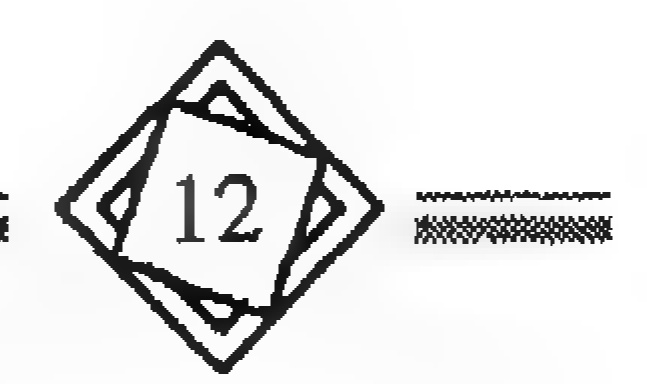
الإسرائيلية وطالب المشروع بضرورة إدخال مياه الليطانى فى حساب تقسيم المياه بين إسرائيل والدول العربية .

2 ـ مشروع الحامل القومى للمياه (الناقل القطرى) وهو خلاصة مشاريع جون كوتون ، وقد نفذ المشروع على ثلاث مراحل (1951 ـ 1953) لتجفيف بحيرة الحولة ، والثانية من (1953 ــ 1955) وتم خلالها إنجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية والثالثة (1955 ـ 1957) بهدف نقل المياه السطحية إلى قنوات الأردن وحمل 12 مليون م^3 من مياه بحيرة الحولة إلى الأردن .

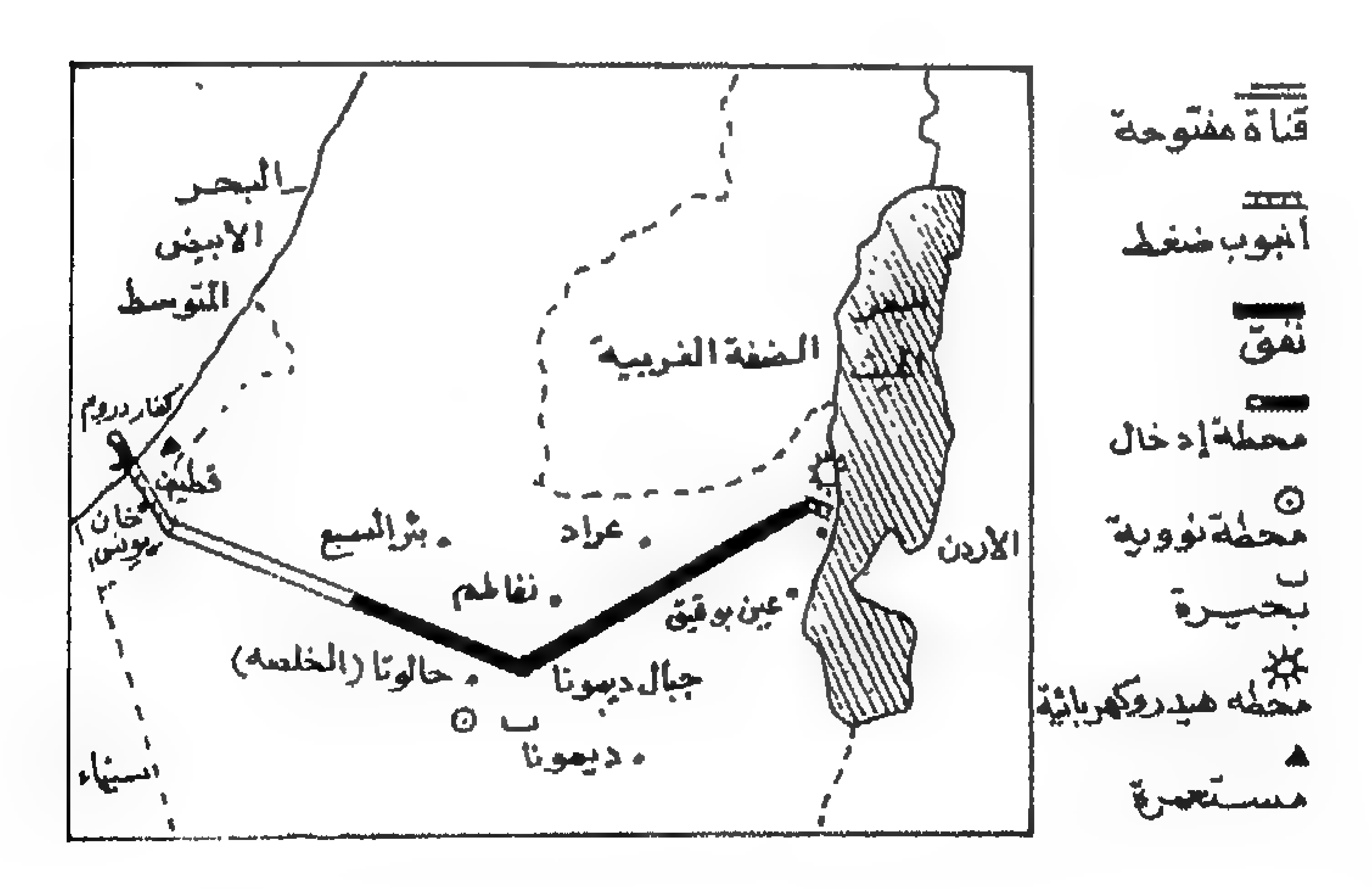
3 ـ مشروع إريك جونستون لتحويل مياه النهر الأردنى عام 1956 ، وقد قدمته الولايات المتحدة لاستغلال مياه نهر الأردن تلبية للمطامع الصهيونية القديمة وقد رفض العرب هذا المشروع .

وفى العقد الأخير ظهر مشروعان على جانب خطير من الأهمية وهما : ـ

4 ـ قناة البحرين (المتوسط ـ الميت) : يبلغ طول هذه القناة 110كم تمر داخل نفق تحت التلال المشرفة على البحر الميت ، وستبنى محطة كهربائية عند نقطة تدفق القناة لتأمين 15٪ من احتياجات

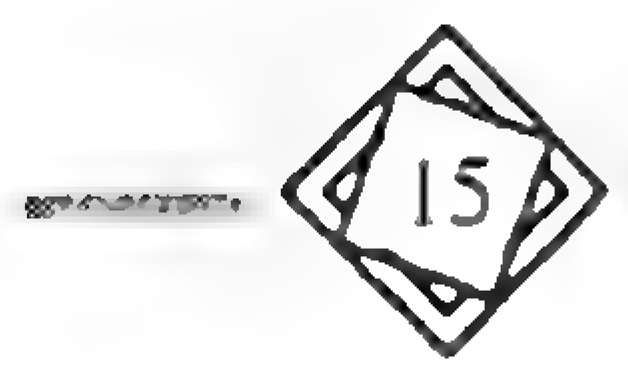


إسرائيل من الطاقة ، وستكون القناة مكشوفة من نقطة بدايتها إلى منطقة بالقرب من غزة ، عندها تسير المياه من خلال نفق تحت سطح الأرض يبلغ طوله 27 كم ومن ثم تبدأ القناة مكشوفة من جديد . ويتوقع أن يستمر العمل فى شق القناة من 4ـ 6 سنوات . وعلى الرغم من أن المشروع قد تعرض لهجوم شديد منذ عام 1980 من قبل العرب والجامعة العربية . إلا أن الشيء الذى يدعو للعجب هو وروده ضمن اتفاقية (غزة ـ أريحا) التى وقعها عرفات مع إسرائيل والمسماة باتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى فى الملحق الرابع البند (ج) من رابعاً تحت عنوان : قناة البحر المتوسط (غزة) البحر الميت .



قناة البحرين : المتوسط – الميت

5ـ قناة : (البحر الأحمر ـ الميت) : ظهر هذا المشـــروع إلى حـيـز الوجـود بناء على طلب صندوق « آرمـاند هامـر » للتـعـاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط من جامعـة « تل أبيب » معطيات وتوصيات حول تحلية المياه عن طريق قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت . وبناء على ذلك قدم أستاذان من الجامعة هما جدعون فيشلازون وبنماس غلو كشتيرون دراسة جدوى قرر على إثرها الخبراء الإسرائيليون أن هذا المشروع سيكون أفضل من قناة (البحر المتوسط ـ الميت) من ناحية الفوائد التى سيجنيها ، إضافة إلى قلة التكاليف حيث ستبلغ تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه ما بين 50ـ60 سنتا وستسمح القناة بتدفق حوالى 30 مليون م^{3} فى الثانية ، وستبلغ تكاليف المشروع حوالى 1.8 مليار دولار ، وقد صرحت إيطاليا مؤخراً على لسان وزير خارجيتها أنها ستقدم الدعم لهذا المشروع .



خريطة قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت

قامت إسرائيل فى عام 1953 بنشر خطة السنوات السبع (1953ـ 1960) التى تعد خطوطها الرئيسية مستقاة من مشروعى لودرـ ميلك وهايز ، وشمل ذلك إدماج الليطانى كجزء من الموارد موضع التقسيم ، واستخدام بحيرة طبرية كمكان رئيسى للتخزين ، واستخدام مياه النهر خارج حوضه ، وإقامة قناة البحرين التى تصل بين البحر الميت والبحر المتوسط .

وقد أعيد التأكيد على الموقف الإسرائيلى رداً على تقرير « مين » فى مشروع وضعه المهندس الأمريكى « جون كوتون » . وطبقاً لإدماج الليطانى فى نظام نهر الأردن فقد ضمنت إسرائيل من الموارد 2345 مليون متر مكعب وطلبت أن تكون حصتها 1290 مليون م^3 والحصة العربية 1055 مليون م^3 يذهب منها 575 مليوناً للأردن و450 للبنان و30مليوناً لسوريا . وبذا فإن إسرائيل وضعت لنفسها حصة

في مياه الليطاني تبلغ 400 مليون م^{3} ولم تترك للبنان ـ صاحب النهر ـ سوى 300 مليون فقط . !!

وقد قدرت المساحات التي ستروى طبقاً للمشروع الإسرائيلي بحوالي 30 ألف دونم في سوريا و350 ألفا في لبنان و430 ألف دونم في الأردن . أما إسرائيل فتبلغ المساحات التي سيتم ريها مليوناً و790 ألف دونم أي أكثر من ضعفي مجموع المساحات في البلاد العربية الثلاثة . وكان من الواضح أن إسرائيل تبالغ في حصتها من المياه للضغط على جونستون كي يخصص لها المزيد من المياه وهوما حدث بالفعل حيث رفع جونستون في زيارته الثالثة للمنطقة (فبراير 1955) حصة إسرائيل من 394 مليون م^{3} المعتمدة في مشروعه الأول إلى 535 مليون م^{3} ورفعها في جولته الأخيرة (أكتوبر 1955) إلى 565 مليون متر مكعب ، أي أكثر من الكمية التي اعتمدتها إسرائيل في خطتها وهي 540 مليون م^{3} .

ورداً من الأردن على المقترحات الإسرائيلية الخاصة بالمساحات المروية ، كلفت مهندسين أمريكيين هما بيكر وهايز في عام 1955 بإجراء دراسة لتحديد كمية المياه اللازمة لري أراضي وادي الأردن ،

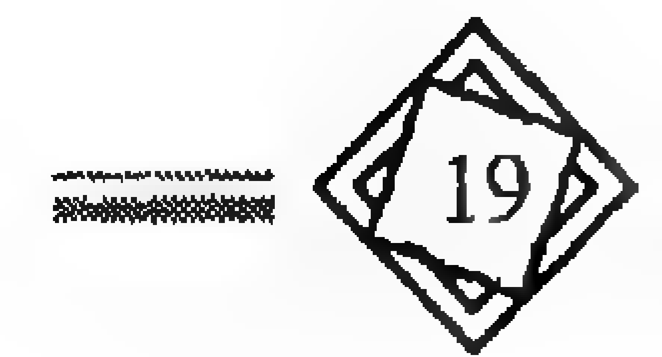
وقد كانت هذه الخطة ذات هدف فنى ولم ترتبط مباشرة بالمفاوضات وفقاً لدراسة بيكر وهايز فقد ارتفعت تقديرات الأرض القابلة للزراعة فى الأردن بينما خفضت فى الوقت ذاته من المقنن المائى للمحاصيل الزراعية .

وهكذا فإن الجولات الأخيرة لجونستون أسفرت عن زيادة حصة إسرائيل من المياه ، بينما خفضت من حصة البلدان العربية حيث خصص للأردن 730 مليوناً فى جولته الأخيرة بينما كان قد خصص لها 740 مليون م^3 فى جولته الأولى ، بل وتتضمن حصة الأردن 15 مليون م^3 من الينابيع المالحة التى كانت إسرائيل قد قررت تحويلها بعيداً عن بحيرة طبريا إلى نهر الأردن لتخفيض ملوحة مياه البحيرة . كما اقترح حصة لسوريا 132 مليون م^3 وحصة لبنان 35 مليون م^3 فقط .

ومع تقدم مفاوضات جونستون فقد تضاءلت نقاط النزاع بين الأطراف العربية وإسرائيل ، إذ قبل العرب استخدام مياه النهر خارج الحوض ، كما أن إسرائيل تنازلت عن مطالبتها بإدماج الليطانى فى نظام نهر الأردن ، وقد بقيت الأطراف العربية على موقفها بشأن عدم استخدام بحيرة طبريا لتخزين مياه اليرموك ، بينما تقدمت باقتراح بديل تكون بحيرة طبريا بمؤداه مركز تخزين لفائدة جميع الأطراف

وهو ما عارضته إسرائيل ، وكذلك بينما طالبت الأطراف العربية بالإشراف الدولى على عملية توزيع المياه فإن إسرائيل قد عارضت تدخل أى من أجهزة الأمم المتحدة فى موضوع استغلال المياه بين دول المنطقة . وحلا لموضوع توزيع المياه وهى النقطة الأكثر صعوبة فإنه بعد مفاوضات طويلة استقر جونستون على ما يعرف بالخطة الموحدة ومقارنة بالأرقام التى أعلنتها خطة « مين » فإن الحصص التى تضمنتها الخطة الموحدة تختلف كثيراً خاصة بالنسبة لسوريا ولبنان ، وبينما خفضت حصة الأردن فإن جونستون اقترح فى الطبعة الأخيرة لخطته أن تحصل إسرائيل على الجزء الباقى من موارد النهر ، بعد أن يحصل كل طرف على الحصة المذكورة ، وطبقاً لعديد من التقديرات فإن حصة إسرائيل فى هذه الحالة تبلغ 400 مليون م^3 على الرغم من أن بعض المصادر الإسرائيلية قدرت أنها 450 مليون متر مكعب .

وقد تم قبول الخطة الموحدة (جونستون) من قبل اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية واللجنة الفنية الإسرائيلية ، إلا أن الموافقة السياسية لم تتم على الخطة فقد اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يوليو 1955 لمناقشة الخطة بدون أن يأخذ تصويتا عليها ، وبينما



وافقت لجنة من الخبراء العرب على الخطة فى سبتمبر 1955 وأحالوها للتصديق النهائى عليها من مجلس الجامعة العربية ، فإن المجلس رفض التصديق فى 11 أكتوبر 1955 وذلك للاعتبارات السياسية الخطيرة التى ترتبط به .

وأعيد المشروع مرة أخرى للجنة الفنية لإجراء المزيد من الدراسة وهكذا فإن كلا الطرفين لم يقدما الموافقة السياسية المطلوبة على المشروع لتنفيذه وبرغم عدم الموافقة فإن الطرفين الأساسيين : الأردن واسرائيل أبديا القبول غير الرسمى للتفاصيل الفنية للخطة بما فيها الحصص المقدمة لكلا البلدين . وبدأ كل من البلدين فى وضع خططه المنفردة فى حدود الحصص المخصصة فى خطة أنبوب المياه القطرى الإسرائيلى ومشروع قناة الغور الشرقية الأردنى .

وعاد الصراع للتفجر مرة أخرى قبيل انتهاء أعمال مشروع أنبوب المياه الإسرائيلى فى عام 1964 فقد تمت الدعوة لأول مرة لمؤتمر قمة عربى لبحث مشكلة تحويل نهر الأردن الذى تقوم به إسرائيل وعقد المؤتمر فى القاهرة فى الفترة من 13 ـ 17 يناير 1964 وكان أول قرارات المؤتمر إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن وإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية ، حيث اعتبر هذا بديلاً عن التدخل

العسكرى المباشر لإفشال خطط إسرائيل ، وجرى فى الواقع التباحث حول مشروعات سبق وقدمتها اللجنة الفنية التابعة لمجلس الجامعة منذ عام 1960 ، وكان أمام الدول العربية أحد خيارين إما تحويل مياه الحاصبانى إلى الليطانى وإما تحويل مياه بانياس إلى اليرموك . وقد تم الإستقرار على الإختيار الأخير مع تخزين المياه خلف سد اقترح إقامته هو سد المخيبة وقدرت التكلفة بحوالى 190 ـ 300 مليون دولار تعهدت كل من السعودية ومصر بتقديم المساهمة الأساسية فيها .

وكان من المفترض أن تترتب نتيجتان هامتان على المشروع العربى نهاية إتمامه : الأولى : أن يسترد العرب من مواردهم المائية كمية تتراوح بين 350 و300 مليون م^3 من المياه ، والثانية ما سيترتب على تحويل روافد الأردن ذات المياه العذبة عن بحيرة طبرية من زيادة فى ملوحتها مما سيخفض من قيمة مياهها فى الاستثمار الزراعى ويجعل المشروع الإسرائيلى فى تحويل مياه الأردن إلى النقب بدون جدوى .

وكانت النتيجة الثانية أكثر أهمية ، حيث كان السبب الأساسى لعدم التصديق على خطة جونستون هو ما تحمله من مخاطر استيعاب الدولة العربية لعدد أكبر من المهاجرين ، ولذا فقد جاء فى البيان



الختامى لمؤتمر القمة العربى الأول : « بحث المؤتمر ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، استهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها .

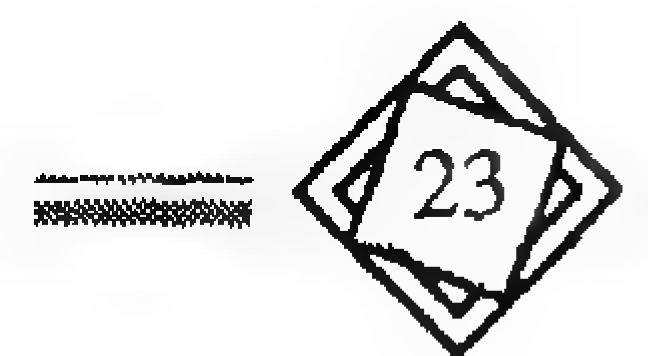
وكان تجدد النزاع وتهديده بإمكانية نشوب الحرب فرصة مناسبة لتدخل القوى الخارجية إذ أعاد الاتحاد السوفيتى مجدداً تأكيده أنه القوة الحليفة للدول العربية ، وأعلن تأييده لموقف الدول العربية من مشروع إسرائيل لتحويل مياه النهر ، وأعلن تأييده لقرارات مؤتمر القمة العربى كما أعادت الصين تأكيدها على تأييد الحقوق المشروعة للعرب ، وأعلنت أن تحويل مياه نهر الأردن يمثل خطوة من جانب إسرائيل لتنفيذ سياسة التوسع الصهيونية وكان الموقف الألمانى الغربى فى هذه القضية أقرب إلى الموقف العربى . أما الموقفان الأمريكى والبريطانى فكانا أقرب إلى الموقف الاسرائيلى بتأكيد أمريكا على خطة جونستون باعتبارها الحل الوحيد لاستخدام مياه النهر ، كما أنها أعطت لإسرائيل حصة كان بمقدورها أن تدعى أن مشروعها لا



يتجاوزها كما أكدت بريطانيا على ذات الموقف تقريباً .

وفى رد فعل إسرائيل على قرارات مؤتمر القمة العربى أعلن ليفى أشكول رئيس الوزراء أن مشروع إسرائيل يأتى كخطوة ضمن مشروع استخدام نهر الأردن الذى وضع بمبادرة أمريكية ، وهذا يعنى أن جميع الذين لا يوافقون عليه إنما يواجهون أمريكا ، ومن هنا أعادت إسرائيل تأكيدها على أن مشروع أنبوب المياه فى حدود حصتها المقررة فى خطة جونستون وأعلنت أنها كدولة ذات سيادة فإن لها الحق فى وضع سياسات الهجرة بدون أى تدخل خارجى ، وأنها ستنظر لموضوع تحويل المياه بوصفه اعتداء على حقوقها السياسية . .

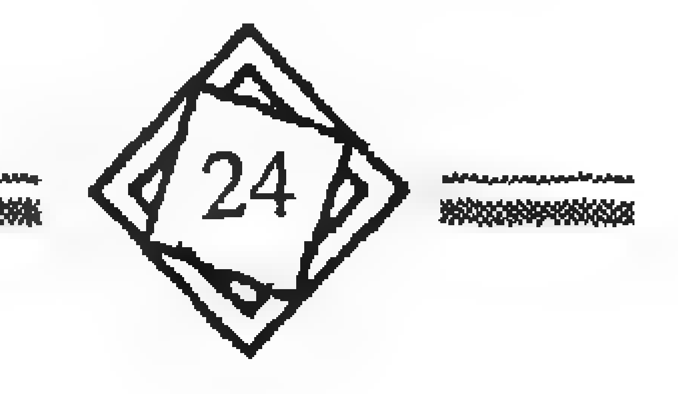
وقد بدأت الدول العربية فى تنفيذ مشروعها فعلا فى عام 1964 بالبدء فى أعمال سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) ، وكان السد هو المشروع الأخطر على إسرائيل ، حيث يحجز روافد نهر الأردن العذبة من التدفق إلى بحيرة طبرية ، ولهذا أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تقف مكتوفة الأيدى أمام المشروعات العربية التى تلحق بها الضرر ، خاصة سد المخيبة الذى يعد وسيلة تمس مصادر المياه التى تصل إسرائيل ، ولهذا فإنها ستتصرف على اعتبار أن هذا



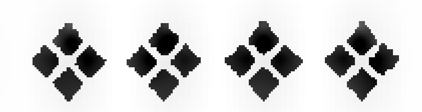
السد عمل من أعمال العدوان ، ومن ثم بدأت إسرائيل بتوجيه عدد من الضربات الجوية استهدفت مناطق العمل فى المشروع العربى ووصلت أعمال الهجوم إلى أقصاها فى أبريل 1967 بضربة جوية فى أعماق سوريا .

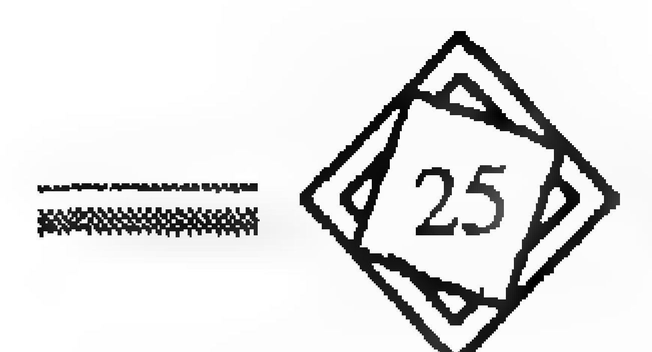
وكانت الصحف الإسرائيلية قد ذكرت أن النزاع حول مياه نهر الأردن يقدم فرصة لاسرائيل لشن الحرب فى الوقت الملائم ، لذا فإن بعض المحللين يعتقدون أن موضوع المياه كان ضمن الأسباب الرئيسية لقيام اسرائيل بعدوان يونيو 1967 .

وكانت النتائج الهامة لحرب 1967 على جهة المياه غاية فى الوضوح ، فقد حسنت إسرائيل من موقعها من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية ، إذ أن احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن ، فخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم فى حوالى نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالى 10 كم فقط قبل الحرب ، وهو ما أدى إلى جعل أى تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل ، فمع بدء الحرب كان 30٪ من أعمال مشروع اليرموك الكبير قد انتهت .



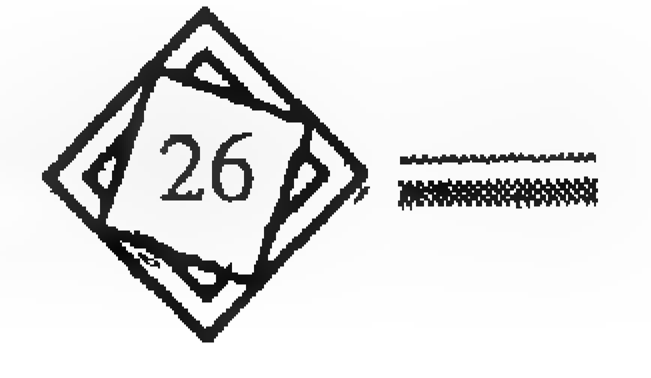
وبسبب الحرب جرى وقف تنفيذ أهم مشروعين عربيين : سد المخيبة الذى كان من المخطط أن يختزن 300 مليون م^3 من المياه ، وسد المقارن الذى قدر أن يخزن 350 مليون متر مكعب . وبينما توقفت المشروعات العربية فإن إسرائيل قد أتيحت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية التى احتلتها بعد الحرب .





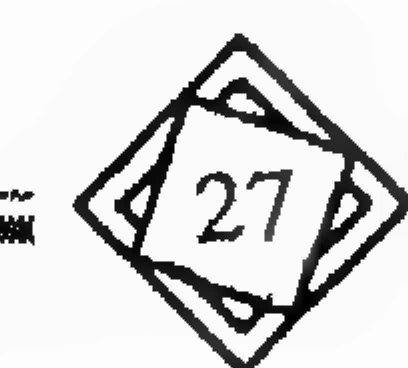
أولا : إسرائيل ومياه النيل :

كانت مصر وما زالت هى الدولة الوحيدة من بين دول حوض النيل التسع تستفيد من مياه النيل استفادة كاملة ، وكان تأمين وصول المياه إليها مرتبطاً بضبط مياه النيل عند منابعه ، يقول العلامة رشدى سعيد فى كتابه عن النيل((إن هذا التفكير حكم السياسة الخارجية المصرية خلال القرن 19 ، 20 كما كان الدافع الأساسى وراء الحملات العسكرية والرحلات الإستكشافية المصرية خلال القرن 19 لتأمين منابع النيل والتأكد من عدم سقوطها فى أيدى قوى معادية وقد أصبح معظم وادى النيل بالفعل تحت سلطة مصر خلال القرن 19 مما أصل فكرة ((وحدة النهر)) وحق مصر فى تنظيم مياهه من المنبع إلى المصب ولم يتغير هذا التفكير ـ الذى بدأ مع عصر أسرة محمد على ـ بعد أن سقطت مصر وأغلب دول حوض النيل تحت الاحتلال البريطانى ، فقد تبنت بريطانيا التفكير ذاته وتطابقت أهدافها مع



طموحات التوسع الزراعى فى مصر))

لقد كان التفكير المصرى ولازال قائما على أساس أن المياه متوفرة فى أعالى النيل بأكثر مما تحتاجه تلك البلدان ولم يكن لدى مصر أى تخوف من دول المنبع إذ لم يكن لأى منها القوة العسكرية أو الاقتصادية أو المعرفة التقنية التى تؤهلها للعبث بمياه النيل ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن فبعد سقوط الإتحاد السوفيتى وسيطرة الولايات المتحدة ((وحدها)) على دول العالم واستخدامها لإسرائيل كرأس حربة فى المنطقة قامت إسرائيل بالتحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الإستراتيجى المشارك فى حوض النيل لإشعارهم بالظلم الناتج عن الإستخدام المصرى المسرف للموارد المائية عارضة عليها المساعدات العسكرية والمعونات والقروض مما دفع تلك الدول والتى كانت تسمى نفسها الدول الأصدقاء أو ((الإندوجو)) باللغة السواحلية إلى التخلى عن تعهداتها والتزامتها التى وقعت عليها فى الإتفاقيات المائية المبرمة ينها وبين مصر (1902 ، 1929 ، 1959) بحجة أن تلك المعاهدات كانت فى ظل الإستعمار وأن الموارد المائية لابد وأن تقسم من جديد ، وقبل أن نخوض فى خفايا الدور الصهيونى والأمريكى فى البحيرات نحاول أن نلقى نظرة عامة على



حوض النيل حتى تكتمل الصورة فى ذهن القارئ ويتبين حجم الخطر القادم.

منابع النيل

يبسط النيل سلطانه على الجزء الأكبر من شرق أفريقيا ، ويبلغ طوله نحو 6700 كم من منابعه فى الجنوب الشرقى من القارة وحتى البحر المتوسط،

وتقدر مساحة حوض النيل بنحو 2.9 مليون متر مربع ، وتشمل أجزاء من دول رواندا ، وبروندى ، تنزانيا ، كينيا ، وأوغندا وزائير ، وثلث الأراضى الإثيوبية ، وجزءاً كبيراً من مساحة السودان ومصر ومن المعروف أن الإيراد السنوى للنيل يختلف بين سنة وأخرى، فبينما يصل فى أقلها إلى 42 مليار متر مكعب سنويا ، يرتفع فى أكثرها إلى 150 مليار متر مكعب ، وقد بلغ متوسط الإيراد السنوى للنيل خلال القرن الحالى مقدراً عند أسوان 84 مليار متر مكعب سنويا ويستجمع مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هى :-

* الهضبة الأثيوبية * هضبة البحيرات الإستوائية

* حوض بحر الغزال



أولا ـ الهضبة الإثيوبية :

تمثل الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق ، إذ تمد النيل الرئيسى عند أسوان بنحو 85٪ من متوسط الإيراد السنوى (71 مليار م^3 سنويا) وتتجمع مياه الهضبة الإثيوبية من عدد من الأنهر على النحو التالى :

١ـ نهر السوباط :

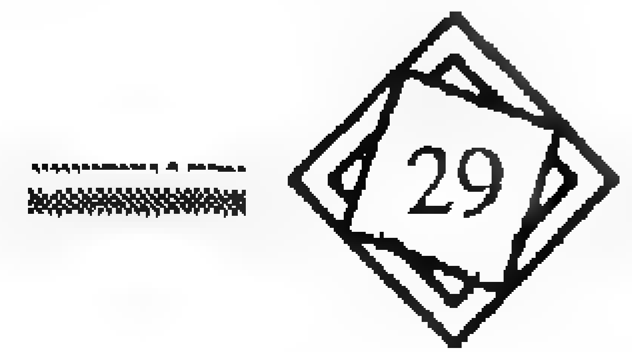
ويتلقى هذا النهر الأبيض قرب مدينة ملكال جنوب السودان ويبلغ متوسط الإيراد السنوى من مياه نهر السوباط نحو 11 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان ، وأهم الفروع الرئيسية لنهر السوباط هى :

ـ **نهر البارو** ، وإيراده السنوى المتوسط 13 مليار م3 يضيع منها 4 مليار م٣ فى مستنقعات مشار بجنوب السودان .

ـ **نهر البيبور** ويبلغ إيراده السنوى نحو 2.8 مليار م3 يضيع منها نحو 8. مليار م3

٢ـ النيل الأزرق

ويلتقى هذا النهر بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم ، ويبلغ إيراده السنوى المتوسط مقدراً عند أسوان نحو 48 مليار م٣ ويستجمع



مياهه من عدد من الأنهر التى تنبع من جبال الهضبة الأثيوبية ومن بحيرة تانا

٣ـ نهر عطبرة

ويلتقى هذا النهر الرئيسى قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط الإيراد السنوى لمياه النهر نحو 11.5 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان

ثانياً ـ الهضبة الإستوائية

ويمثل هذا المصدر أكثر المصادر انتظاما فى امتداد النيل بالمياه على مدار العام ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة من الهضبة الإستوائية نحو 13 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان

موزعة بين المصادر المختلفة على النحو التالى :-

١ـ بحيرة فيكتوريا :

تعتبر أكبر ثانى بحيرة فى العالم (23 ضعف بحيرة تانا ، 11 ضعف بحيرة ناصر) يقول ونستون تشرشل فى كتابه (حرب النهر) إن نهر النيل مثل نخلة البلح الكبيرة التى تمتد جذورها فى وسط أفريقيا فى بحيرة فيكتوريا ولها جذع كبير فى مصر والسودان وقلبها

وتاجها فى دلتا مصر فإذا تم قطع الجذور فإن القلب سيجف وتموت النخلة .

ـ تبلغ مساحة البحيرة 67 ألف كيلو متر مربع ومساحة حوضها 195 ألف كيلو متر مربع وتقع البحيرة وحوضها فى دول رواندا وبورندى ، وتنزانيا ، وأوغندا ، وكينيا ، وزائير ، ولا يصل للبحيرة أكثر من 8 ٪ من جملة مياه حوضها وتصل المياه للبحيرة إما عن طريق الأمطار أو بعض الأنهار الصغيرة التى لا تعرف تصرفاتها بدقة ، وعن طريق نهر الكاجيرا الذى يعتبر من أهم مصادر المياه للبحيرة إذ يمدها بنحو 6 مليارات متر مكعب سنوياً ويمر عبر مسيرته إلى البحيرة بدول رواندا وتنزانيا وبورندى ، وعلى الطرف الغربى من البحيرة يقع خزان أوين الذى يعتبر المخرج الرئيسى لها ويبلغ نحو 23.5 مليار متر مكعب سنوياً لتصل إلى بحيرة كيوجا بنحو 22.5 مليار متر فقط

٢ـ بحيرة كيوجا :

يمتد نيل فيكتوريا من بحيرة فكتوريا جتى يصب فى بحيرة كيوجا التى تقع داخل الأراضى الأوغندية ومن المعروف أن الأمطار

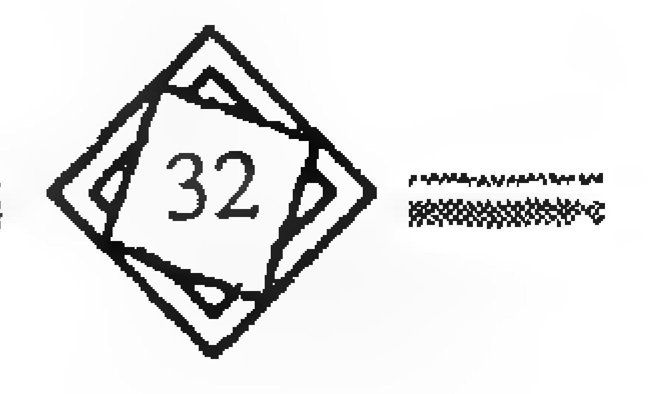
المتساقطة على البحيرة تفقد بالكامل نتيجة للتبخر والنتح من أوراق النباتات الطافية علاوة ، على فقد مليار متر مكعب آخر من المياه الواردة من نيل فكتوريا وبذلك يبلغ متوسط الخرج السنوى من بحيرة كيوجا نحو 21.5 مليار م٣ متجهة عبر نيل فيكتوريا إلى بحيرة ألبرت

٣ـ بحيرة ألبرت

وتقع هذه البحيرة فى كل من أوغندا ، وزائير ، ويصب فى طرفها الشمالى نيل فيكتوريا (21.5 مليار م٣ سنوياً) كما يصب فى طرفها الجنوبى نهر السمليكى (4 مليارات م٣ سنوياً) ويستمد هذا النهر مياهه من بحيرات إدوارد وجورج وتخرج من البحيرة إلى نيل ألبرت ويبلغ إجمالى المياه التى تخرج من البحيرة إلى نيل ألبرت 26.5 مليار م٣ سنويا فى المتوسط وتمثل المياه الواردة من نيل فيكتوريا ونهر السمليكى والأمطار المتساقطة .

دول البحيرات :

١ـ أوغندا : وقد بدأنا بها لأنها تمثل القلب النابض للنيل وجسده الرئيسى فمنها بدايته العملية وفيها نهايته قبل الدخول للسودان كما أن معظم إمكانية التنمية للنيل وروافده سواء لاستقطاب الفاقد أو لتوليد

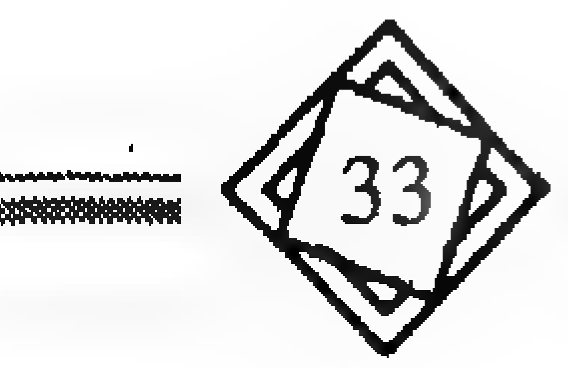


الكهرباء تقع فى أوغندا

ومساحة أوغندا تبلغ نحو 360 ألف كم٢ يقع 90 ٪ منها فى حوض النيل وسكانها نحو 16 مليون نسمة ومعدل الزيادة السكانية 3.1٪ وهى الدولة الوحيدة المؤهلة لتكون المركز الرئيسى لكل التحركات والمشروعات المرتبطة بتنمية حوض النيل واستغلال موارد النهر

٢ـ تنزانيا :

تبلغ مساحتها نحو 930 ألف كم٢ وسكانها نحو 25 مليون نسمة ومعدل الزيادة 2.8 ٪ ومساحة الجزء من حوض النيل فى أراضى تنزانيا يمثل 12 ٪ من مساحتها الكلية ونسبة مساحة بحيرة فيكتوريا الواقعة فى أراضيها تبلغ50 ٪ ومن هنا فإن لتنزانيا دوراً فعالاً فيما يتعلق باستخدام مياه النيل لزراعة 550 ألف فدان بالقطن كما أن هناك فكرة لتحويل نهر كاجيرا (أكبر روافد بحيرة فيكتوريا) بالإشتراك مع باقى دول حوض كاجيرا التى أنشأت ((مؤسسة حوض كاجيرا)) لهذا الغرض وأقامت بالفعل سداً عند روسومو لتوليد الكهرباء كما درست إمكانيات زراعة الأرض فى حوض هذا النهر فى



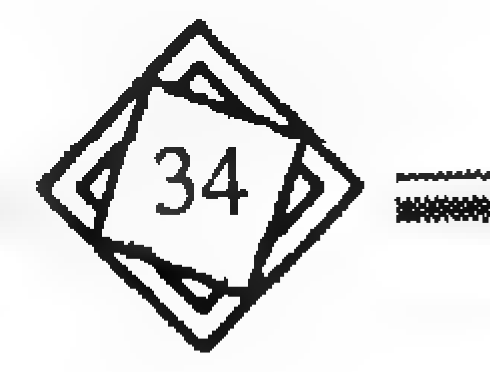
3 مناطق بالإعتماد على الرى فى رواندا وبورندى

٣ـ كينيا :

تبلغ مساحتها نحو 580 ألف كم٢ وسكانها نحو 22 مليون نسمة بمعد ل زيادة 3.7٪ وتبلغ مساحة حوض النيل فيها بالنسبة لمساحتها الكلية 4٪ وأهم الأنهار التى تعتمد عليها كينيا هو نهر تانا وهو ليس جزء من حوض النيل وتعانى كينيا من الجفاف التى يقع نصفها فى مناطق شبه قاحلة وامتد الجفاف بها ليشمل أجزاءها المتاخمة لبحيرة فكتوريا وفى عام 1978 انشأت كينيا هيئة لتنمية مياه البحيرة وافتتح رئيسها ((دانيل أراب موى)) أول مشروعاتها فى نفس العام وتفكر فى تحويل نهر ترويا إلى وادى كويا لتعمير المناطق شبه القاحلة فيها وإذا حدث ذلك فإن المياه التى تصل لبحيرة فكتوريا سوف تقل ومن ثم منسوبها وتعتبر كينيا من أكثر البلاد إثارة للضجة حول المياه حيث ترى أن مصر تغتصب مياه النيل بأكثر من حقها

٤ـ زائير :

تعتبر شلال المياه المتدفق ويعتبر نهر زائير أكبر أنهار القارة الذى يلقى فى البحر نحو عشرين ضعفاً لإيراد النيل وتبلغ مساحتها نحو



2934 كم٢ وسكانها 35 مليون ومعدل الزيادة السكانية 2.9٪ واهتمام زائير بمياه النيل ليس على مستوى باقى الدول

٥ـ رواندا وبورندى :

- تبلغ مساحة رواندا 30 ألف كم٢ وسكانها 9 مليون نسمة ومعدل الزيادة 4٪

- أما بورندى فمساحتها أيضاً 30 ألف كم٢ وسكانها 5 مليون ومعدل الزيادة السكانية 3.1 ٪

ومساحة حوض النيل فى رواندا تمثل 90٪ من مساحتها الكلية بينما هى فى برondى تمثل 40٪ فقط ومن ثم فإن دور رواندا وبورندى يتحدد أساساً فى مشروع تنمية حوض « نهر كاجيرا » نهر كاجيرا يصب فى بحيرة فكتوريا وكلنا نذكر الخوف والهلع الذى أصاب مصر أثناء الحرب الأهلية فى زائير حيث تم إلقاء ألاف الجثث فى نهر كاجيرا لاحتمال تلوث مياه النيل

إحتياجات دول الحوض لمياه النيل

بالنظر إلى جدول الإحتياجات المائية لدول حوض النيل ونسبة مياه النيل بالنسبة للمياه الأخرى يتضح لنا أن كل ما ستحتاجه هذه

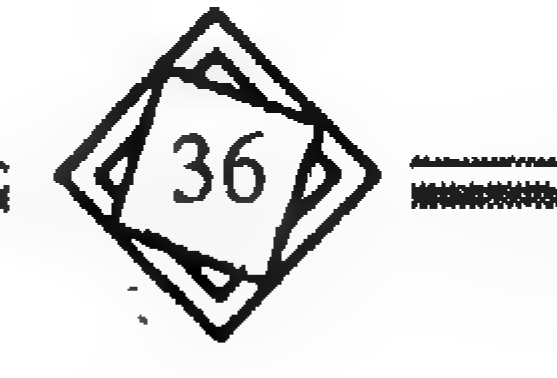


الدول يبلغ نحو 103.4 مليار م٣ ويمكن تدبيرها بسهولة دون التأثير على أى طرف من الأطراف كما يتضح أن احتياج مصر والسودان يمثلان 89 ٪ من جملة استخدام كل الدول وهذا يعنى بوضوح إعتماد الدولتين أساساً على مياه النيل وحيث إن معظم دول الهضبة الإستوائية تتميز بزيادة كبيرة فى معدلاتها السكانية والتى تتراوح من 3.1 ٪ ، 4.3 ٪ ومن ثم فقد بدأت هذه البلدان وبتشجيع من اسرائيل وأمريكا والبنك الدولى فى التفكير الجدى بل فى تنفيذ لبعض السدود والمشروعات الكبرى والتى سوف تسهم فى النهاية فى تقويض الأمن المائى المصرى على البحيرات

إسرائيل والبحيرات العظمى

لقد شهدت منطقة دول البحيرات العظمى منذ بداية عقد التسعينات صراعات مسلحة أثمرت عن مذابح بشعة راح ضحيتها الآلاف من الأرواح بالإضافة إلى التدمير الإقتصادى والإجتماعى والعسكرى الذى لحق بتلك البلاد

ففى رواندا يجرى قتال يمتد إلى زائير وتنزانيا يتمثل فى مليون لاجئ من قبيلة الهوتو الذين هربوا من ديارهم خوفاً من انتقام قبائل



التوتسى

وفى بورندى اشتعل القتال هناك متأثراً بما يجرى فى رواندا وهناك القتال بين قوات المعارضة والحكومة فى زائير والذى انتهى بإستيلاء لوران كابيلا على السلطة وهروب سيسيكو

لقد بات واضحاً أن ما يجرى فى منطقة البحيرات العظمى هو جزء من استراتيجية أمريكية / صهيونية تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الحالية فى السيطرة على الموارد المائية والثروة المعدنية وكذلك إبقاء المنطقة كلها فى صراعات إثنية وطائفية مستمرة تستهلك السلاح وبحيث تظل السيطرة ولا تسمح ببروز أى قوة يمكن أن تشكل تهديداً إقليمياً لمصالحهم ، إن الإهتمام الأمريكى الصهيونى بمنطقة البحيرات العظمى لم يبدأ من اليوم لكن التنفيذ الفعلى للإستراتيجية الجديدة بدأ بعد حرب الخليج مباشرة وبعد الإطمئنان على تدمير العراق والاستيلاء على الخليج وحصار كل من إيران وسوريا وليبيا (الإتفاقية التركية الإسرائيلية الأخيرة تدخل فى هذا الإطار) وبدء دمج الكيان الصهيونى فى المحيط العربى عبر معاهدات الإستسلام حيث تفاصيل المخطط الجارى تنفيذه لم يعد خافياً على



أحد فقد تم نشر أدق التفاصيل كما يجرى الآن فى بورندى ورواندا ، وزائير والسودان فى الصحافة الغربية (التايمز البريطانية 9/ 11/ 1996 ـ ولوفيجارو الفرنسية 16/ ١/ 1997) .

تقرير المخابرات الفرنسية

ـ لقد أذاع راديو أفريقيا رقم واحد الريئسى الموجه إلى أفريقيا جانباً من تقرير المخابرات الفرنسية الصادر فى نوفمبر 1996 والذى أشار فيه إلى ((قيام إسرائيل خلال الشهور الأخيرة تزويد جيشى رواندا ، وبورندى الأسلحة القديمة بدون مقابل مادى لكسب ود السلطات الحاكمة فى البلدين وحتى يمكنها التغلغل فى منطقة البحيرات العظمى القريبة من منابع النيل وأفاد التقربر أن اسرائيل تمكنت من البداية من وضع أقدامها فى المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبورندية بحجة مساعدتهما فى حماية المنشآت الإستراتيجية فى العاصمتين بوجمبورا ، كيجالى ضد المتمردين من قبائل الهوتو وكانت وسيلتها فى ذلك شركات خاصة تابعة للموساد وعلى رأسها ((إير ديفنس كونسلت)) وأوضح التقرير أن إسرائيل لم تكتفى بتزويد جيشى رواندا وبورندى اللذين سيطر أبناء قبيلة التوتسى عليهما بالأسلحة بل زودت أيضاً المتمردين

الهوتو فى البلدين والذين ينطلقون فى هجماتهم من شرق زائير السلاح

كما قامت بتسليح متمردى التوتسى الزائيرين الذين فجروا الأحداث الأخيرة بمهاجمتهم للقوات الزئيرية وإستيلائهم على معظم مدن شرق البلاد تقريباً وأوضح التقرير أن اسرائيل أرادت من هذه العمليات استكمال مخططها الرامى إلى الإلتفاف حول الدول العربية بعد أن نجحت فى فرض نفوذها فى البحر الأحمر عن طريق إريتريا واستيلائها على جزيرة حنيش)) هذا هو نص التقرير الذى أذاعته المخابرات الفرنسية ونظرا للتعاون الوثيق والصلات الحميمة التى تربط فرنسا باسرائيل والتى بدأت من الخمسينات وامتدت حتى الآن فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو ما السر فى تسرب هذا التقرير الآن؟ والجواب الذى أكدته الأحداث أن فرنسا بدأت إفشاء الأسرار عندما تضاربت مصالحها مع إسرائيل فى منطقة البحيرات العظمى فمنذ وصول شيراك إلى الحكم بدأ يتنبه إلى ما نقوم به إسرائيل فى أفريقيا يهدف إلى القيام بدور الوكيل عن الولايات المتحدة فى طرد النفوذ الفرنسى ووراثته كما ورثت أمريكا من قبل النفوذ الفرنسى والبريطانى فى الشرق الأوسط وفى أماكن أخرى من العالم حيث إن

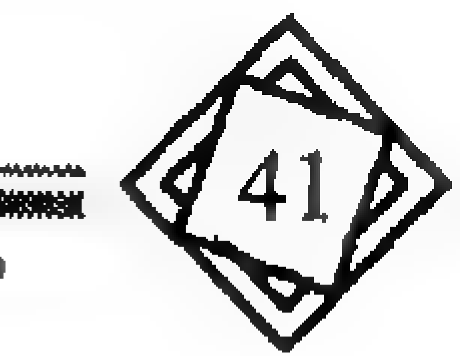


فرنسا تحتل موقع الوصاية على نحو 50٪ من الدول الأفريقية حتى تلك التى لم تكن مستعمرات سابقة لها تحت مسمى (الفرانكفونية) ورغم وضوح الدور الصهيونى فى منطقة البحيرات العظمى ولتجميل الوجه القبيح للصهاينة فقد أوفدت اسرائيل إلى كيجالى عاصمة رواندا وفداً رفيع المستوى فى 2/ 12/ 1996 من وزارة الخارجية الاسرائيلية ومعه شحنة من المساعدات الطارئة لإغاثة منكوبى الحرب ورسالة من ديفيد ليفى وزير الخارجية الإسرائيلى تطبيقاً للمنطق اليهودى ((قتل القتيل والمشى فى جنازته))

وعلى الجانب الآخر فإن إسرائيل تقوم بتدريب عناصر من القوات المسلحة وعناصر الأمن والحماية الخاصة برؤساء كل من أوغندا وزائير ومن باب التذكرة فإن عملية مطار عنتيبى الشهيرة والتى كان ضمن أفرادها ((بنيامين نتنياهو)) رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى هو وأخوه والتى تمت فى السبعينات كانت فى إطار التسهيلات التى قدمت لإسرائيل وقتئذ من الحكومة الأوغندية ذات العلاقة الوثيقة بها

لقد قامت فرنسا ومن أجل تأكيد نفوذها فى المنطقة عقد القمة الفرنسية الأفريقية رقم 19 (الفرانكفونية) والتى اختتمت أعمالها فى

مدينة (داجادوجو) عاصمة بوركينا فاسو يوم 6/ 12/ 1996 إصدار إعلان مشترك تطالب فيه الـ 46 دولة المشتركة بعقد مؤتمر دولى حول مسألة الصراعات فى البحيرات العظمى واستطاعت فرنسا التأثير على الإتحاد الأوربى حيث تم عقد مؤتمر للإتحاد الأوربى فى دبلن في ديسمبر 1996 والذى أوصى فى نهاية اجتماعه بتشكيل قوة أوربية سريعة الانتشار للتدخل فى مناطق الأزمات الأفريقية ومن بينها منطقة البحيرات كل هذه المؤتمرات تم عقدها خلال العام الماضى ولم تجتمع منظمة الوحدة الأفريقية ولم تناقش هذا الأمر وكأنه لا يعنيها وقد رفضت مصر مقررات مؤتمر دبلن بإعتبار أحداث البحيرات شأنا أفريقيا يخص أفريقيا وحدها وإذا كان لنا من كلمة أخيرة إننا ننبه وبشدة إلى أن نظرية الأمن القومى المصرى تقوم أساسا على تأمين مياه النيل وهذا مبدأ رئيسى قامت عليه نظرية الأمن عبر عصور التاريخ المختلفة والمعروف أن الأمن القومى للدولة لا يبدأ عند حدودها وإنما يمتد إلى أطراف ومسافات بعيدة وتعتبر البحيرات العظمى هى محور ارتكازه التى يتم من خلالها تأمين مياه النيل (شريان الحياة فى مصر) بالمعدلات والإيرادات التاريخية القانونية الثابتة وأن أى تهديد لدول المنبع (ومنها دول البحيرات العظمى) هو تهديد مباشر لدول المصب



ومنها مصر وإن أى محاولة لخلق حد فاصل وعازل لدول جنوب القارة عن شمالها هو عزل وخنق لمصر وهو ما تحاوله إسرائيل الآن وبالتالى فإن الوجود الصهيونى فى البحيرات وتعزيز علاقاته مع دول البحيرات وباقي دول حوض النيل هو بالدرجة الأولى موجه لأمن مصر واستقرارها وأنه إذا ما استقرت اسرائيل هناك فإن كل مشروعات تنمية الموارد المائية المعتمدة علي أعالى النيل سوف تبوء بالفشل ومنها مشروع « قناة جونجلى » ومشروع بحر الغزال الشمالى الجنوبى ، إن السكوت على ما يحدث فى البحيرات العظمى سوف يدعم الوجود الصهيونى هناك وسوف يخلق مناخاً للتدخل عاجلاً أو آجلا بحجة حماية مصالحها هناك وهو تأكيد للقرارات التى اتخذت في المؤتمرات الدولية سالفة الذكر إن اسرائيل سوف تسعى لتعزيز تواجدها وانتشارها فى منطقة البحيرات العظمى استكمالا لتواجدها الحالى فى أثيوبيا وإريتريا ومن ثم استكمال حزامها العازل فى منطقة النيل وضرب أمن مصر فى مقتل من ناحية الجنوب والمسألة الآن أصبحت قضية حياة أو موت فإما نكون أو لا نكون .

مشروع ترعة السلام :

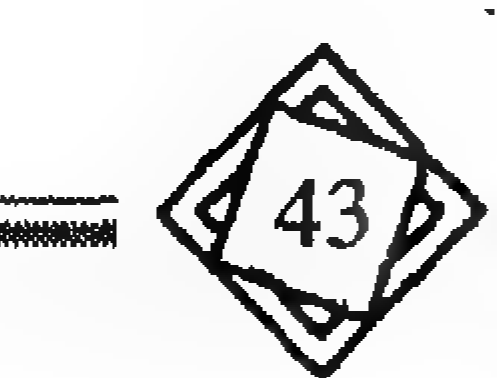
لم يكن غريباً على أحد ورود قضية المياه ضمن القضايا التى



بحثها مؤتمر السلام الذى عقد بمدريد فى 30 أكتوبر 1991 ؛ ذلك كما قدمنا لأن إسرائيل منذ عام وهى تهتم بهذه القضية وآخر عرض لها كان الذى قدمه خبير المياه الصهيونى « أليشع كيلى » خريج معهد التخنينون والمعهد العالى لهندسة المياه ومدير التخطيط لاقتصاديات المياه بشركة المياه القطرية الاسرائيلية « تاحال » وصاحب فكرة بيع مياه النيل لاسرائيل عن طريق نقلها إلى سيناء ومنها إلى النقب فى مشروعه المسمى « مياه السلام » والذى قدمه عام 1974 .

وقد قام « كيلى » بتطويره عام 1986 تحت عنوان « خطة مياه الشرق الأوسط » فى ظل السلام ضمن أعمال صندوق « آرماند هامر» للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وتحت رعاية جامعة تل أبيب . ومن المقدر أن يكون هذا المشروع هو أساس ورقة المفاوضات فى المؤتمر ، إن لم يكن أهم ما يمكن أن تتقدم به اسرائيل من أوراق .

ويقدم البروفسور حاييم بن شاحار رئيس اللجنة الموجهة لصندوق « آرماند هامر » هذا المشروع بعبارات شديدة الوضوح إذ يرى أن أى جزء تكميلى لأى اتفاقيات سلام لابد أن يقوم على توازن الموارد المائية لدى البلدان المختلفة فى المنطقة . ويرى ابن شاحار أن



مياه النيل فى مصر يضيع جزء كبير منها فى البحر المتوسط هباء دون استغلال ، بينما تعانى اسرائيل من نقص مواردها المائية، وفى تقديره أن مصر تبدد سنوياً 10 مليارات م3 من المياه بسبب سوء الاستخدام والتفريط فى المياه إلى البحر المتوسط .

لقد نشر « أليشع كيلى » مشروعه « مياه السلام » وفيه يتضح اتصال ترعة السلام بشبكة مياه الرى الاسرائيلية عند دير ياسين .

إن شبكة مياه الرى فى إسرائيل تعكس أمراً بالغ الأهمية وهو أن ما يقترحه « أليشع كيلى » ليس مجرد عرض لمشروع ، ولكنه يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الإسرائيلية . لأن شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام 1980 بطاقة تخزين 4.5 مليارم3 من المياه، المتوفر منها حالياً 1.8 مليارم3 وهى تعتمد أساساً على رفع المياه من بحيرة طبرية إلى جبل الجليل ـ حيث تم عمل بحيرة صناعية سميت ببحر الجليل ـ ومنها تضخ المياه فى مواسير 108 بوصات وهى المواسير الرئيسية للشبكة ثم يأتى مصدر التغذية الآخر من الشمال بنظام قنوات الرى المفتوحة وهى التى تسحب المياه من نهر الليطانى . أما مصدر التغذية الثالث فهو ذلك المزمع ربطه بنهر اليرموك وهو قناة رى مكشوفة جنوب بحيرة طبرية . وفى دير ياسين فى نهاية خط أنابيب الرى الرئيسية

108 بوصات تجد طلمبة الاتصال المعدة لاستقبال مياه النيل المصرية من امتداد ترعة السلام الجارى العمل بها الآن بشبه جزيرة سيناء . وهذا الاتصال يوضحه بجلاء أليشع كيلى فى الخريطة المرفقة بمشروعه .

ماذا تضيف هذه المياه لإسرائيل ؟ إن حصول إسرائيل على ما تريده من المياه من مصر سوف يزيد من قدرتها على زراعة ٢,١٦ مليون دونم من الأرض أى إضافة 1.27 مليون فدان ، وهذا سوف يرفع من مقدرة إسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد ـ دون ضغط إضافى على مواردها ـ يقدر عددهم بحوالى 1.6 مليون نسمة . فإذا وضعت إسرائيل فى الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية فى إسرائيل وهى من أعلى معدلات التعبئة فى العالم 11.8 ٪ من عدد السكان ، فإن هذه الكميات المتواضعة من المياه سوف تساعد إسرائيل على حشد جيش من مليون جندى عام 2000 وهنا لن تكون إسرائيل فى حاجة لمثل هذه الكميات الضئيلة لأن قبضتها ستكون أكثر قوة .

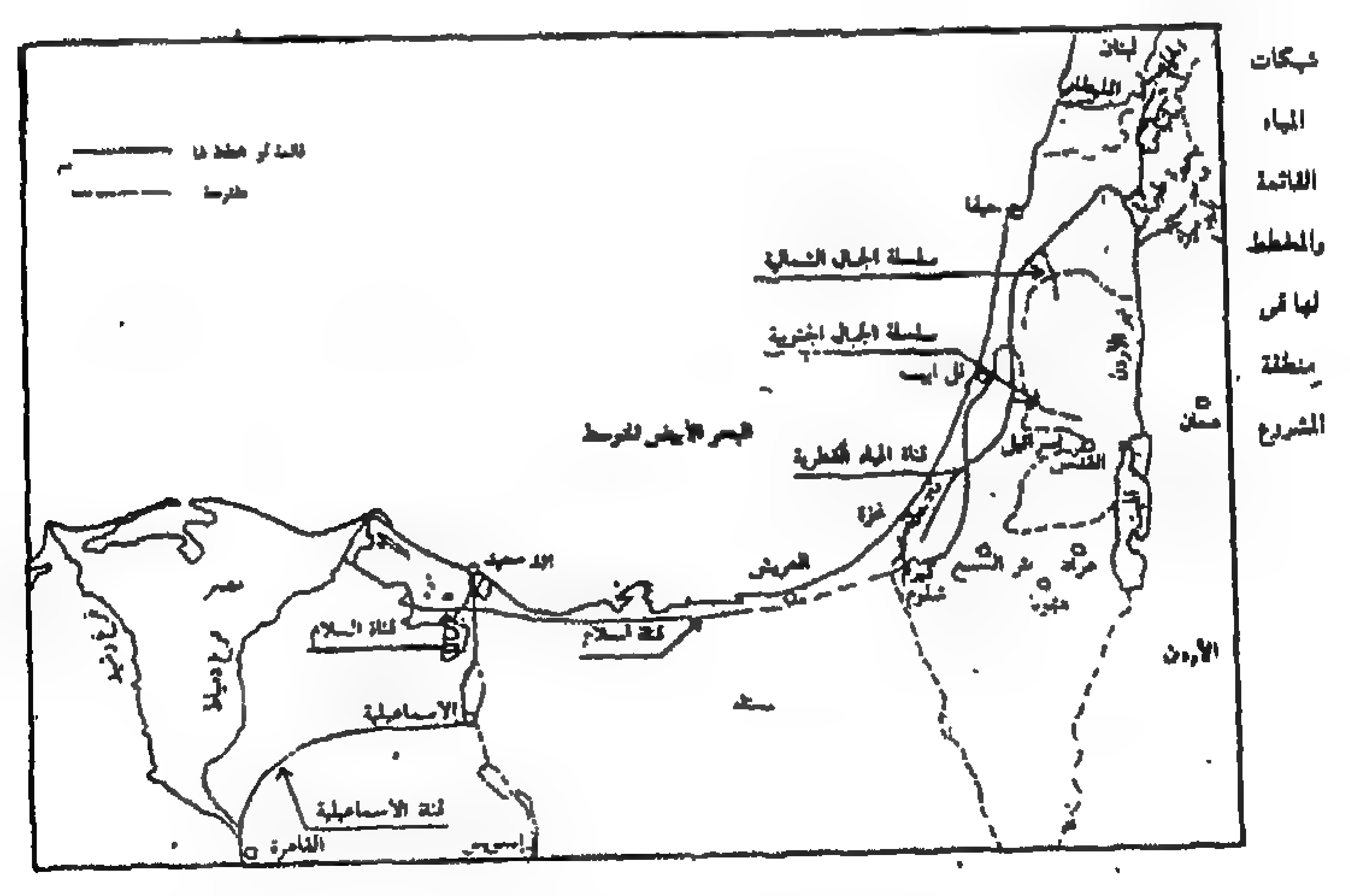
لقد ذكر المسؤلون فى مصر أن ترعة السلام ستخترق قلب سيناء لتعمر الصحراء . وفجأة رأينا تحويل مسار الترعة ليمر بحذاء الساحل الشمالى تماماً حسب مشروع « كيلى » . إن العمل فى ترعة السلام الآن يجرى على قدم وساق وقد قامت السعودية بتقديم قرض مقداره



« 100 مليون دولار » ثم قامت الكويت بتقديم منحة قيمتها 550 مليون دولار لصالح ترعة السلام . فمتى كان هذا السخاء السعودى والكويتى لصالح هذا المشروع . . !

فى كتاب كيلى « المياه والسلام » يؤكد أن مصر قد التزمت بتنفيذ المشروع فى معاهدة كامب ديفيد التى وقعها الرئيس السادات .

ويبلغ طول ترعة السلام حوالى 200 كم بدءاً من قناة السويس حتى حدود إسرائيل بقدرة تتراوح بين100 مليون م^3 سنوياً إذا ما اقتصر فقط على قطاع غزة ،وبين 500 مليون م^3 فى حالة تزويد النقب . .



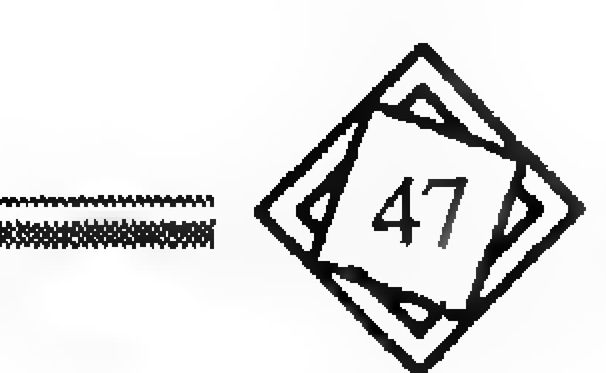
مسار ترعة السلام من كتاب آليشع كيلى «المياه والسلام» ص ٨٨



ثانياً : إسرائيل ومياه الجولان

تحتل مرتفعات الجولان وجبل الشيخ أهمية خاصة بالنسبة إلى فلسطين سواء من الناحية الإستراتيجية أو المائية ، حيث يعتبر جبل الشيخ « أبو المياه فى فلسطين » وتحصل إسرائيل حاليا على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والزراعة والاستعمالات الأخرى من مياه الجولان وجبل الشيخ ، لذلك لاغرابة فى القول إن سوريا تستطيع أن تنشر الجفاف فى إسرائيل إذا ما أعادت سيطرتها على الجولان .

لقد قامت إسرائيل بعد حرب 1967 باحتلال مساحة قدرها 1500 كم^2 من أراضى الجولان وسيطرت بذلك على منابع نهر الأردن المتواجدة فى كل من سوريا والأردن ولبنان حيث نهر بانياس واليرموك ، والحاصبانى والوزانى ، بالإضافة إلى العديد من الينابيع والعيون التى تنبع من مرتفعات الجولان . وقد تمكنت اسرائيل بعد سيطرتها على تلك المنابع من أن تمضى فى إنجاز مشروع تحويل نهر الأردن الخاص بها ، وفى المقابل لم يعد هناك مجال لتنفيذ المشروع العربى الذى أقره مؤتمر القمة العربية عام 1964 ، واستطاعت ـ بسبب سيطرتها على نصف طول مجرى نهر اليرموك ـ



أن تؤثر فى تنفيذ المشاريع العربية عليه ، فقد نجحت بعد ممارسة العديد من الضغوط فى وقت تنفيذ مشروع سد الوحدة الذى بدئ العمل فيه بعد اتفاق تم بين سوريا والأردن عام 1987 وذلك بعد انتهاء أعمال المرحلة الأولى منه فى أوائل عام 1990 .

ثالثاً : إسرائيل ومياه الضفة الغربية وغزة

بعد الاحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة وغزة فى عام 1967 بدأت اسرائيل فى تنفيذ العديد من السياسات التى تهدف إلى السيطرة على مصادر المياة فى الضفة الغربية وغزة ، خاصة الضفة الغربية لأن معظم المصادر يعد جزءاً مشتركاً مع النظام المائى الإسرائيلى ويقدر أن حوالى من ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة سنوياً داخل إسرائيل نفسها مصدرها الضفة الغربية (475 مليون م^3 سنوياً) ، ويقدر إجمالى المياه المتاحة فى الضفة الغربية بحوالى 850 مليون م^3 منها 600 مليون م^3 من آثار المياه الجوفية . والأنهار والمياه السطحية حوالى 350 مليون م^3 . وطبقاً للخطط الإسرائيلية فإن الاستهلاك الفلسطينى لن يزيد حتى نهاية عقد الثمانيات . بينما يقدر أن كمية المياه التى سوف تتاح للزراعة الإسرائيلية فى الضفة الغربية سوف تزيد بما يقرب



من 100٪ خلال الثمانينات لتصل إلى 60 مليون م^3 .

وطبقاً للخطط الاسرائيلية فإنه كان من المخطط أن تبلغ كمية المياه التى ستخصص للعرب فى عام 1990 حوالى 137 مليون م^3 سنوياً (لحوالى مليون فرد) ، بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود 100 مليون م^3 (لحوالى 100 ألف فرد) بينما الواقع هو أنه فى عام 1985 تجاوز المستوطنون الكمية التى كانت مقدرة فى عام 1990 بحوالى الثلث . وقد اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لتقييد استخدام السكان العرب للمياه ، ومثال ذلك حظر توسيع الاستخدام الفلسطينى ، وبخاصة من آبار شرق الضفة رغم وجود فائض كبير ، وذلك لتأثيره على المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها . وتفرض إسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار فلم تسمح بحفر آبار جديدة لأغراض الزراعة على الإطلاق ، بينما سمح فى عام 1978 للسكان الفلسطينيين بشتغيل 11 بئراً إضافية بغرض استخدامها كمياه للشرب فقط . كما قامت إسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام . هذا إلى جانب أن إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة رى ، كما أن هناك قيودا أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الرى بعد الساعة الرابعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الموز .



وقد مارست إسرائيل نفس السياسة المائية فى قطاع غزة أيضا ، فقد فرضت شركة المياه الإسرائيلية « ميكروت » قيوداً على حفر آبار جديدة فى القطاع ، وثبتت حصة المياه للمزارعين الفلسطينيين منذ أوائل السبعينيات حيث حدد للمزارع 800 م^3 سنوياً للتربة الصلبة و1000م^3 للتربة الرملية ، ولم تفرض مثل هذه القيود بالطبع على المستوطنين الإسرائيليين فى غزة الذين حفروا ما بين 35 : 40 بئراً جديدة .

كما أن المشكلة الأساسية حالياً فى غزة هى أن معدل الاستهلاك البالغ 100 : 120 مليون م^3 سنوياً يفوق معدل التخزين السنوى الذى لا يتجاوز 80 مليون م^3. ونتيجة لهذا الإفراط فى ضخ المياه ولطبيعة التربة المسامية والظروف البيئية والتى تتسبب فى ملوحة المياه ـ يقدر أن نسبة الملوحة قد ارتفعت فى الآبار الواقعة جنوبى القطاع إلى نحو 800 : 1000 مليجرام فى اللتر الواحد ، فى حين أنها تكون صالحة للزراعة إذا ما تراوحت بين 300 : 500 مليجرام فقط وهو ما يضر بنوعية الزراعة فى غزة .

إضافة لذلك فإنه تفرض أيضا ضريبة على كل ساعة رى للزراعة

تقدر بحوالى خمسة دنانير أردنية .

وكخلاصة فإن نتيجة هذه السياسة المائية فى الضفة وغزة هى أن المساحة التى يقوم المزارعون الفلسطينيون بزراعتها فى الضفة لا تبلغ نسبتها سوى 4.9٪ وهذا لاستغلال مياه الأراضى المحتلة فى مد إسرائيل بحاجتها من المياه . فإسرائيل تستهلك حوالى 75٪ من مياه الضفة الغربية ، وبما يشكل ثلث الاستهلاك الإسرائيلى السنوى ، حيث تكاد تكون كل الزيادة التى حدثت فى المياه المتوفرة لإسرائيل منذ منتصف الستينات هى تلك التى وفرها استغلال مصادر المياه فى الأرض المحتلة .

رابعاً : إسرائيل والمياه اللبنانية

فى رسالة كتبها حاييم وايزمان إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى فى 29 / 12 / 1919 أعلن وايزمان مطالب الحركة الصهيونية فقال : « إن مستقبل فلسطين الاقتصادى كله يعتمد على موارد مياهها للرى والقوى الكهربائية . وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ونهر الليطانى » وجاء فى البند 8 من سلسلة الطلبات الصهيونية المحددة فى تلك الرسالة



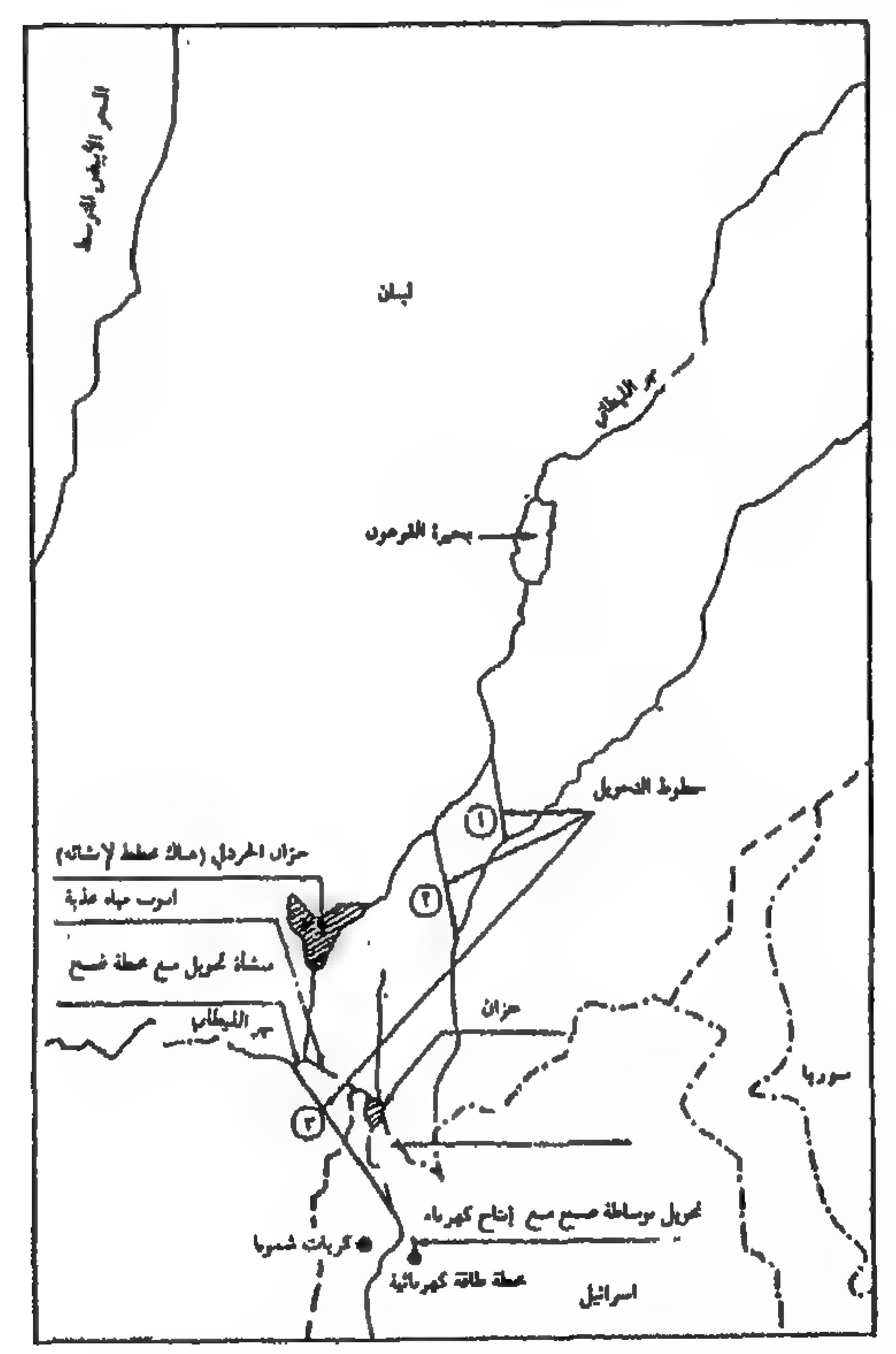
: « لهذه الأسباب نرى من الضرورى أن يضم حد فلسطين الشمالى وادى الليطانى إلى مسافة نحو 35 ميلا . . » .

واستمرت إسرائيل فى إعلان مطالبها فى نهر الليطانى تحت دعوى أن لبنان لا تستطيع الإستفادة سوى من سبع إيراد النهر فقط (على الرغم من أن النهر ليس نهراً دولياً حيث يجرى بالكامل داخل أراضى لبنان) ، وقد بدت المطامع الإسرائيلية فى النهر فى المشروع المضاد الذى قدمته لجونستون عام 1954 والمسمى بمشروع كوتون والذى تطالب فيه بتحويل 400 مليون متر مكعب . ويعنى هذا طمع إسرائيل فى 55٪ من إيراد النهر « واستمرت الإدعاءات الإسرائيلية فى النهر حتى بدأت فى سلسلة غزواتها المتتالية للجنوب اللبنانى انتهت باحتلالها له منذ عام 1982 . وقد أفادت بعض المصادر اللبنانية فى عام 1987 بأن إسرائيل بدأت فى تنفيذ حفريات لجر مياه الليطانى إلى إسرائيل ، وقد سبق هذا استيلاء إسرائيل على مياه الحاصبانى والوزانى حيث تذكر بعض التقارير أنه قد تم مد أنابيب لجر هذه المياه رغم نفى المصادر الإسرائيلية قيامها بمثل هذا العمل .

ومن المؤكد فى كل الأحوال أن تثبيت قوة جيش جنوب لبنان العميلة لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى ـ يعد واحداً من مهامه الأساسية



: المساهمة فى السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه جنوب لبنان، كما أنه من المتوقع أن أى مباحثات قادمة حول انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان سوف يتضمن موضوع المياه كواحد من موضوعات التفاوض الرئيسية .



منطقة تحويل الليطانى إلى حوض الأردن «أليشع كيلى» ص ١٣٦

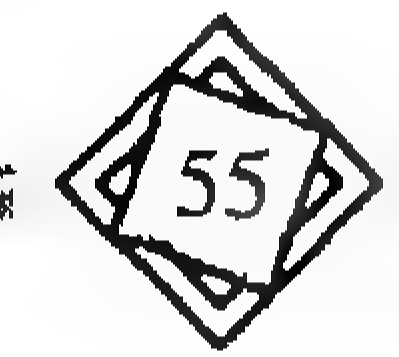
ينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا ويمران بسوريا والعراق ويصبان فى شط العرب ويبلغ طول نهر الفرات 2350 كم منها 550 كم فى تركيا و700 كم فى سوريا و 1100 كم من العراق ويبلغ صبيب الفرات عند دخوله إلى سوريا 28 مليار م^3 فى السنة .

ومنذ عام 1966 بدأت تركيا فى تنفيذ مشروعها الكبير لاستثمار مياة دجلة والفرات فشرعت فى بناء سد « كسيبان » على الفرات نفسه وسدود أخرى كثيرة على روافده ، وفى الثمانينات اكتملت خطة الاستثمار الكبرى باسم مشروع « جنوب شرق الأناضول - جاب غشصد- وتشمل على 21 سداً (17 على الفرات و4 على دجلة) وقد اكتمل بناء منها ويجرى تنفيذ 11 سدا ، أما الباقى فهو قيد التخطيط وعند اكتمال هذا المشروع فى عام 1995 - كما هو مقدر له - سينقص صبيب الفرات بمقدار 14 مليار م^3 فإذا أضفنا إليه عامل التبخر فسيبلغ النقص 15 مليار م^3 ، يعنى هذا أن كمية المياه التى



ستعبر الحدود السورية ـ التركية لن تتجاوز 13 مليار م^3 مقابل 28 مليار م^3 كانت تعبر الحدود قبل بلوغ المشروع التركى مرحلته الأخيرة ، وإذا ما أخذنا حقوق سوريا والعراق فى مياه الفرات وحاجتهما فإن حجم المياه المتبقى سيروى جزءاً صغيراً من حاجة سوريا فى حين أن العراق سيعانى حالة الحرمان المشرف على الكارثة وبخاصة إذا ما عرفنا أن حاجته من المياه فى الوقت الراهن تبلغ 17 مليار م^3 ، ذلك أن تنفيذ كامل المشروع التركى سيؤدى إلى استبعاد 40٪ من أراضى حوض العراق من الاستغلال الزراعى ، فى حين سيؤثر المشروع سلبا على ثلثى الأراضى السورية المروية من مياه الفرات وسيخفض نصيب سوريا من المياه بنسبة 40 ٪ والعراق بنسبة 80٪ .

ومن المتوقع أن تعود مشكلة الفرات إلى البروز مرة ثانية حينما تبدأ تركيا تشغيل الوحدة الأولى لتوليد الكهرباء من سد أتاتورك إذ أن هذا التشغيل يتطلب قطع المياه عن سوريا والعراق لمدة شهر على الأقل لرفع منسوب المياه فى البحيرة كمثل ما جرى فى 13 / 1 / 90 يوم قطعت تركيا مياه النهر شهراً كاملاً ، ومن المنتظر أن تصبح المشكلة آنذاك أكثر تأزماً وتعقيداً وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن العجز المائى السورى سيصل فى عام 2000 إلى مليار م^3 .

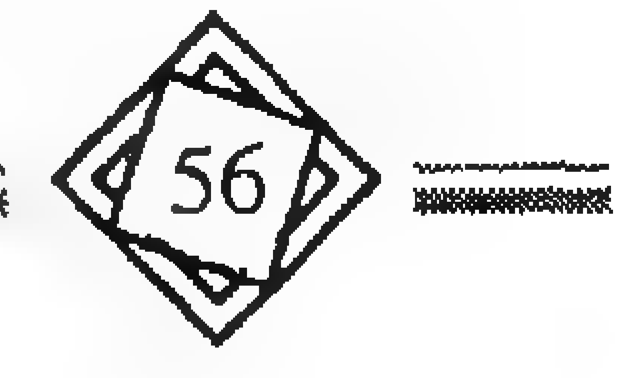


وتخطط تركيا لإقامة عدة سدود على نهر دجلة تؤدى إلى حجز 50٪ من مياه النهرعن العراق ، وتماطل تركيا فى التفاوض الثلاثى الذى تطالب به سوريا والعراق حتى إذا مرت مدة زمنية مقدارها 10 سنوات على المشروعات التركية على نهرى دجلة والفرات اعتبرت تركيا أن ما اقتطعته من مياه هذين النهرين أصبح حقا مكتسباً .

مشروع أنابيب السلام :

قدم هذا المشروع تورجوت أوزال حينما كان رئيساً للوزراء فى تركيا أثناء زيارته للولايات المتحدة فى فبراير 1987 ، ويقوم على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب أحدهما الخط العربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن « وربما إسرائيل » ثم المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية ، أما الخط الآخر خط أنابيب الخليج فيتجه من سوريا إلى الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والإمارات فعمان .

ويعتمد المشروع التركى على أن عمليات قياس منسوب المياه



فى كل من نهرى سيحون وجيحون تشير إلى وفرة المياه حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين إلى وفرة المياه حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين إلى 39 مليار م^3 يومياً تخطط تركيا لاستخدام مالا يتجاوز 23 مليون م^{3}منها وهو ما يعني وجود فائض قدره 16.1 مليون م^3 يومياً يمكن توجيه 6 ملايين منها يوميا إلى البلدان الأخرى فى المنطقة التى تعانى من نقص فى المياه .

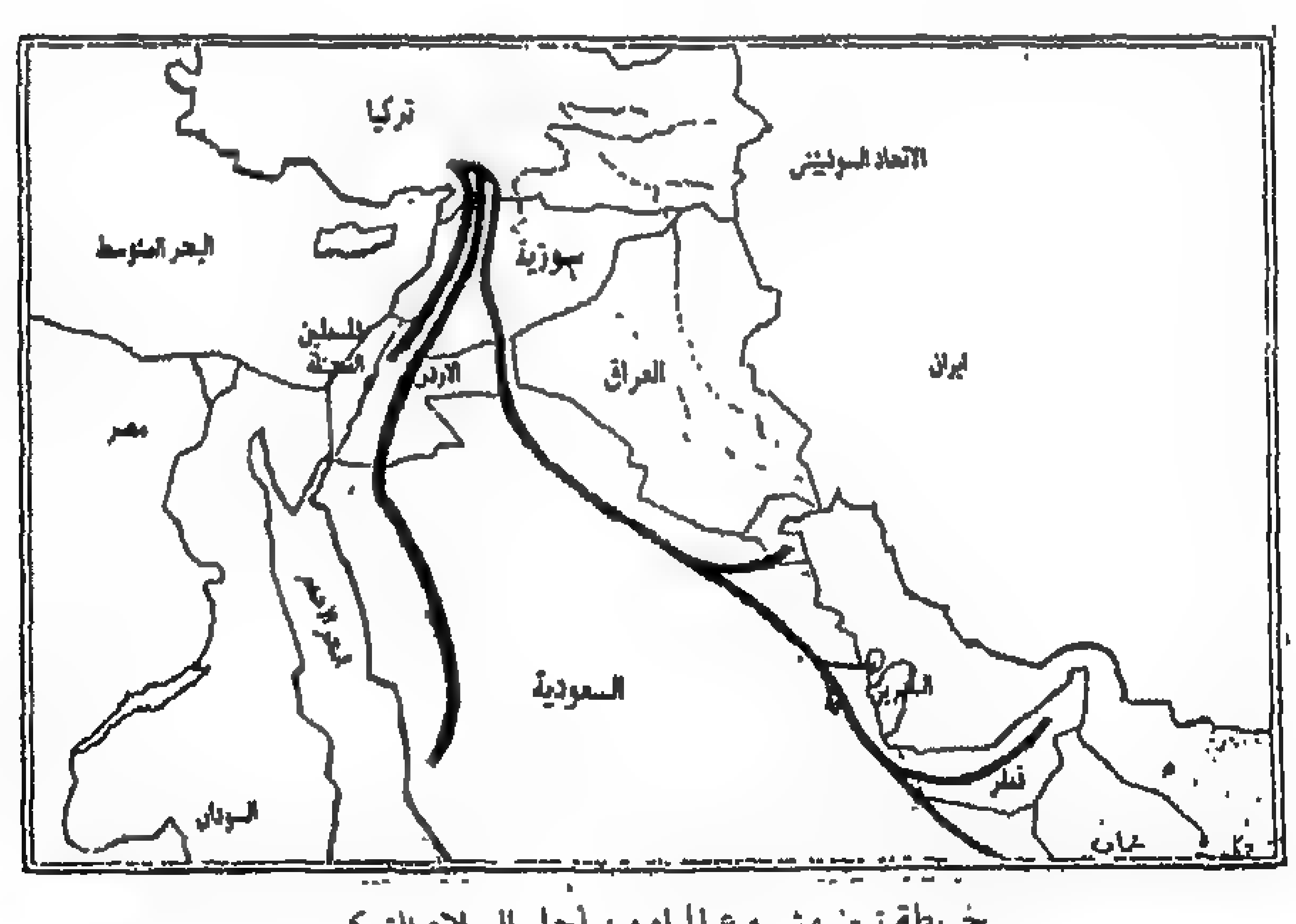
وطبقاً لدراسات الجدوى التى قامت بها شركة براون وروث الدولية وهى شركة أمريكية فقد قدرت تكلفة الأنبوب الغربى بنحو ٨,٥ مليار دولار وأنبوب الخليج 12.5 مليار أى إجمالى قدره 21 مليار دولار ، وتقدر فترة تنفيذ المشروع بنحو 8 : 10 سنوات وعمره الافتراضى بنحو 50 سنة ، وقدر أن المشروع سيوفر المياه بتكلفة مقبولة حيث قدرت تكلفة المتر المكعب من مياه الخط العربى بنحو 84 سنتا ، وأنبوب الخليج بحوالى 1.07 دولار فى مقابل تكلفة تصل إلى 5 دولارات للمتر المكعب فى محطات تحلية المياه من مياه الخليج ، ومن ثم فإن تركيا تطمح إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى نحو مليارى دولار سنويا نظير بيع المياه للبلدان العربية .

والحقيقة أن الخطة التركية لا تفتقر للذكاء ، فبينما هى تزيد من



استخدامها لمياه الفرات فإنها تقدم للبيع مياه أنهار تنبع وتصب بالكامل داخل تركيا بشكل يحول دون أى عوائق قانونية أمام المشروع .

وقد أعيق المشروع حتى الآن بسبب ردود الفعل العربية . حيث رفضت المشروع أغلب الدول العربية التى كان من المخطط أن تكون المستفيد منه . وذلك لتخوف هذه الدول من أن تسلم مقاديرها فى موضوع حيوى كالمياه لتتحكم فيه دولة المصدر « تركيا » ، ثم رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة من المشروع ، وتحت هذا الرفض قدمت السلطات التركية المشروع بعد حذف إسرائيل من بين الدول المستفيدة منه .



خريطة تبين مشروع المياه من أجل السلام التركى

مشروع خط السلام التركى

مسلسل	المنـطـــقة	الكمية بالمتر المكعب فى اليوم
1	تركيا	300.000
2	سوريا :	
	حلب	300.000
	حماة	100.000
	حمص	100.000
	دمشق	600.000
	الأردن :	
3	عمان	600.00
	السعودية :	
4	تبوك	100.000
	المدينة	300.000
	ينبع	100.000
	مكة	500.000
	جدة	500.000
5	الإجمالى	3500.000

الاتجاة الثاني

مسلسل	المنـطـــقة	الكمية بالمتر المكعب فى اليوم
1	الكويت	600.000
2	السعودية :	200.00
	الجبيل	200.000
	الدمام	200.000
	الخبر	200.000
	الهفوف	200.000
3	البحرين :	
	المنامة	200.000
4	قطر	
	الدوحة	100.000
5	دولة الامارات العربية	
	أبو ظبى	280.000
	دبى	160.000
	الشارقة / عجمان	120.000
	رأس الخيمة / الفجيرة / أم القيوين	40.000
6	عمان	
	مسقط	200.000
7	الاجمالى	2500.000

المصدر : براون دورت الدولية ، الدراسات الأولية لاختيار الصلاحية .

مجلة الباحث العربى مارس 1990 ـ لندن .



خـــاتـمـــة

ما الحل وكيف نواجه الخطر ؟

ان تعرض المياه العربية للسرقة والاغتصاب والاعتداء وما سوف تتعرض له فى المستقبل يحتم علينا مواجهة ومعالجة قضية الأمن المائى فى إطار الأمن القومى العربى وإعداد جميع الوسائل اللازمة ومنها القوة العسكرية لمواجهة المطامع الاجنبية فى المياه العربية تلك المطامع التى تزداد بروزاً وحدة كلما ازداد الوهن العربى وتناقضت أوغابت قدرة الأمة على الدفاع عن حقوقها . وفى هذا الصدد عقدت الندوات والمؤتمرات للإجابة عن هذا السؤال كان أبرزها الندوة التى عقدت بنقابة المهندسين تحت عنوان الصراع على المياه والحرب القادمة يوم الإثنين الموافق 29 يوليو 1991 حيث شرفت أن أكون مقرراً لها وقد عالجت هذه الندوة الموضوع من جوانبه الثلاثة الفنية والسياسية والاستراتيجية وقد خلصت لمجموعة من التوصيات لمواجهة الخطر تتلخص فيما يلى :



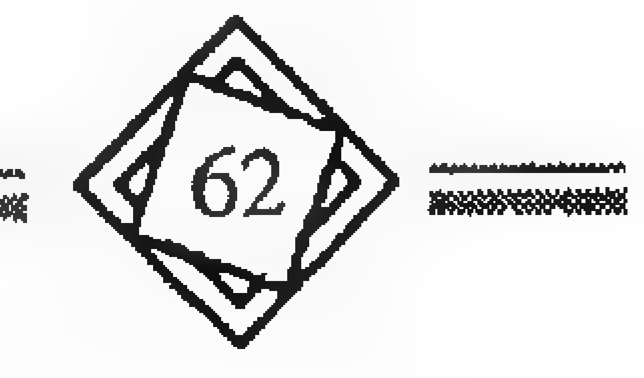
1 ـ توصية الأجهزة الحكومية والعلماء والمفكرين والصحفيين ورجال الإعلام بضرورة إبراز هذا الموضوع فى شتى وسائل الإعلام ليعلم الجميع حجم وخطورة المشكلة وتأثيرها على مستقبل المنطقة .

2 ـ العمل السريع الرسمى والشعبى لإعادة العلاقات العربية وإزالة الخلافات بين الدول العربية وإخراج الوجود العسكرى الأجنبى من المنطقة العربية وحرمانه من التسهيلات على أرضها وحولها فى المياه الدولية .

3 ـ إعطاء أهمية كبرى لتأمين البحر الأحمر من خلال نظام إقليمى للدول المطلة عليه تتعاون من خلاله فى المجالات العسكرية والاقتصادية والتنمية الديموجرافية .

4 ـ ربط المصالح المصرية والسودانية والإثيوبية فى المجال المائى والزراعى والإنمائى من خلال إقامة مشروعات مشتركة تعود بالنفع على الدول الثلاث ويمكن جذب أطراف عربية وإسلامية أخرى تساهم فى التمويل .

5 ـ المطالبة بتشكيل هيئة عربية مسئولة عن تنظيم واستغلال أحواض الأنهار العربية وتنميتها فى إطار تصور واضح وصياغة



موقف عربى موحد من قضية المياه .

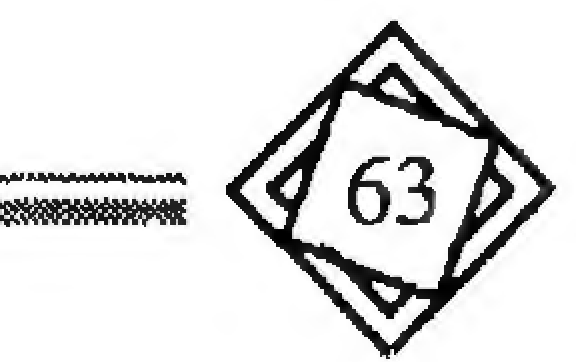
6 ـ العمل على دعم وتقوية الروابط الثقافية والحضارية مع دول حوض النيل والدول المجاورة لها وتنشيط الدعوة الإسلامية بها .

وأخيراً ننبه إلى أن الأوضاع فى إسرائيل سوف تؤدى بالضرورة إلى حرب مياه ومن ثم ضرورة الاستعداد لجولة مع إسرائيل فى حالة فشل جهود السلام الحالية مما يستلزم تعبئة الشعب المصرى وباقى الشعوب العربية وبعث روح الجهاد والتضحية لوقف مخططات العدو الصهيونى .

وفى النهاية لن نجد سوى الرادع الإلهى المتمثل فى قول الحق تبارك وتعالى :

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾ .

صدق الله العظيم



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

لقد بدأت مقدمات حرب المياه منذ العشرينات من هذا القرن، وبدأت نتائجها فى الظهور على جبهات ومحاور متعددة ، فعلى الفرات محور عربى - تركى - وعلى النيل محور عربى - أثيوبى - وفى لبنان جبهة إزاء تهويد الليطانى ، وفى الأردن محور وفى الجولان محور . وعلى الجانب الآخر يستعد اليهود للإمساك بجميع الخيوط لحسم المعركة النهائية وتحقيق الحلم التوراتى المرفوع على الكنيست الإسرائيلى « **من النيل إلى الفرات ملكك يا إسرائيل** » .

هذا الكتاب ينبه إلى أن الأوضاع فى إسرائيل سوف تؤدى بالضرورة إلى حرب مياه ومن ثم ضرورة الإستعداد لجولة مع إسرائيل فى حالة فشل جهود السلام الحالية مما يستلزم بث روح الجهاد والتضحية لوقف مخططات العدو الصهيوني . ولن نجد سوى الرادع الإلهى المتمثل فى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شىء فى سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون ﴾ .

ودار البشير إذ تقدم هذا الكتاب تسأل الله - عز وجل - القبول، ومن القراء الأعزاء الدعاء

والله من وراء القصد

الناشر